الأمم المتحدة



Distr.: General
18 January 2021
Arabic
Original: English

رســالة مؤرخة 18 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشــرف بأن أرفق طيه نســخة من الإحاطات التي قدمها كل من الســيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسـانية ومنسـق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والســيد ديفيد بيســلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛ وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسـي وإسـتونيا وأيرلندا وتونس وسـانت فنسـنت وجزر غرينادين والصـين وفرنســا وفييت نام وكينيا والمكسـيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية والنرويج والنيجر والهند والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصـل بجلسـة التداول بالفيديو بشـأن "الحالة في الشـرق الأوسـط (اليمن)" التي عقدت يوم الخميس 14 كانون الثاني/يناير 2021. كما أرحب بمشــاركة معالي الســيد أحمد عوض بن مبارك وزير الخارجية وشؤون المغتربين في اليمن.

ووفقاً للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضـوء الظروف الاسـتثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) طارق **الأدب**
رئيس مجلس الأمن



الرجاء إعادة التدوير



المرفق الأول

إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث

انتهى عام 2020 نهاية سيئة جدا بالنسبة لليمن. ففي 30 كانون الأول/ديسمبر، استهدف هجوم شرس مجلس الوزراء المشَكّل حديثاً للحكومة اليمنية لدى وصولهم إلى مطار عدن المدني. وأصيب عشرات المدنيين أو قتلوا، بمن فيهم مسؤولون حكوميون وعاملون في المجال الإنساني وصحفي. إن الهجمات المتعمدة على المدنيين والممتلكات المدنية أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني وقد تشكل جرائم حرب.

وأنا أدين هذا الهجوم بأشد العبارات الممكنة. وأتقدم بخالص التعازي لأولئك الذين أزهقت أرواحهم، فضلاً عن تمنياتي بالشفاء الكامل والسريع للمصابين. كما أود أن أعرب عن تضامني مع الحكومة الجديدة التي أظهرت عزمها على البقاء في عدن للقيام بواجباتها تجاه الشعب اليمني على الرغم من المخاطر الأمنية.

وفي الأيام التي تلت الهجوم، سافرتُ إلى الرياض لمقابلة الرئيس عبد ربه منصور هادي منصور، وإلى عدن لأرى رئيس الوزراء ووزير الخارجية؛ كما التقيت بالمحافظ. وفي عدن، راعني الدمار الذي رأيته في موقع الهجوم. فقد كان حجم الضرر غير عادي.

وفتحت الحكومة تحقيقاً في هجوم عدن. وفي وقت سابق اليوم، أعلنت الحكومة عن استنتاجاتها بأن أنصار الله كانوا وراء الهجوم. ونفت جماعة أنصار الله، من جهتها، أي تورط مباشر أو غير مباشر في الهجوم.

لقد كان الهجوم عملاً غير مقبول من أعمال العنف. وقد ألقى بظلال قاتمة على ما كان ينبغي أن يكون لحظة أمل في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في اليمن. وكان تشكيل مجلس الوزراء وعودته إلى عدن معلماً رئيسياً لاتفاق الرياض واستقرار مؤسسات الدولة والاقتصاد وعملية السلام. وأهنئ الرئيس منصور وأطراف اتفاق الرياض وجميع الأحزاب والمكونات السياسية التي دعمت هذه العملية وساهمت فيها. كما أشيد بالمملكة العربية السعودية لنجاحها في دورها كوسيط.

ويساورني قلق بالغ إزاء تأثير قرار الولايات المتحدة تصنيف جماعة أنصار الله كمنظمة إرهابية أجنبية. ونخشى أن يكون هناك حتماً تأثير مثبط على جهودي الرامية إلى الجمع بين الأطراف. ونأمل جميعاً أن يكون لدينا وضوح مطلق بشأن مجموعة واسعة من التراخيص والإعفاءات لكي نتمكن من الاضطلاع بواجباتنا التي كلفنا بها مجلس الأمن. وعلى أية حال، ما زلت ملتزماً بالعمل مع جميع الأطراف بما فيها أنصار الله، سواء تم تصنيفها إرهابية أو لم يتم ذلك، من أجل إنهاء النزاع في اليمن.

ومع ذلك، لا يوجد مما سبق ما هو قريب في أهميته من العواقب الإنسانية، كما سنسمع من السيد لوكوك. وأنا أؤيد بقوة رأيه بأن القرار سيسهم في المجاعة في اليمن، وبالتالي ينبغي إلغاؤه لأسباب إنسانية في أقرب فرصة ممكنة.

لم يكن الطريق إلى السلام في اليمن سهلاً قط، وأعتقد أنه أصبح الآن أصعب بكثير مما كان عليه قبل شهر. ولكن هناك مخرج. يجب أن نتذكر أن السلام ممكن حيث توجد الإرادة لتحقيقه حتى بعد كل المآسي التي عانى منها اليمنيون في جميع أنحاء البلد.

لقد ناقشنا في مجلس الأمن، في كل شهر على مدى الأشهر التسعة الماضية، الآمال التي تقاسمناها في أن الأطراف يمكن أن توافق على الإعلان المشترك – وهو مجموعة من المقترحات التي تغطي وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وبعض تدابير الإغاثة الإنسانية والاقتصادية للشعب اليمني، وبطبيعة الحال استئناف العملية السياسية. والحقيقة هي أن الطرفين اتفقا من حيث المبدأ على وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، ولكن لا تزال هناك خلافات حول المقترحات الاقتصادية والإنسانية، ولا سيما تلك المتعلقة بطريقة دفع الرواتب لموظفي الخدمة المدنية، وإعادة تشغيل ميناء الحديدة للواردات وفتح مطار صنعاء أمام الرحلات الدولية.

ومنذ البداية، كانت الأمم المتحدة واضحة في أن اتخاذ هذه التدابير الإنسانية أمر مطلوب. وفي الواقع، دعوتُ إلى افتتاح مطار صنعاء الدولي في إحاطتي الأولى لمجلس الأمن (انظر S/PV.8235). كما يتعين على الطرفين أن يتفقا على الإفراج عن المزيد من السجناء والمحتجزين. ويشجعني أن من المتوقع أن يجتمع الطرفان قريباً لإحراز تقدم بشأن هذا الملف.

وأعلم أن المفاوضات بشأن الإعلان المشترك كانت مرهقة ومحبطة وأنها لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. ولكنني أود أن أكون واضحاً، بإمكان الطرفين أن يفصلا ويغيرا مجموعة المقترحات الواردة في الإعلان المشترك بأي طريقة يرغبان فيها. يمكن أن تكون حزمة كاملة. ويمكن أن تتم على أجزاء. وليس لدي اعتراض على الطريقة التي تعتمد بها التدابير، لأنني ما زلت أعتقد أن من الصواب متابعة المقترحات الواردة في الإعلان. وعلاوة على ذلك، تلقيت في الأيام القليلة الماضية وحدها نصيحة صريحة من الدول الأعضاء في المنطقة بأن الوقت قد حان الآن لمتابعة المفاوضات بنجاح.

وعلى أية حال، وبغض النظر عن نتيجة المفاوضات، نحتاج إلى أن نحافظ على تركيزنا وتركيز الأطراف على الهدف الأساسي، وهو استئناف عملية سياسية شاملة للجميع تهدف إلى إنهاء النزاع بشكل شامل. إن الاتفاق على الوضع السياسي النهائي ذو أهمية أساسية. إنها الطريقة التي تنتهي بها الحرب. ولهذا السبب فاستئناف العملية السياسية، بالنسبة للطرفين، هو أكثر من مجرد التزام – إنه واجب.

وأود أن أختتم بياني على نحو أكثر إيجابية. إن التقدم في اتفاق الرياض كبير. فهو يبين لنا أن المصالحة بين الطرفين المتنازعين أمر يمكن تحقيقه. وعلى الرغم من كل منازعاتهما المريرة، ومع الجهود الدؤوبة التي بذلتها المملكة العربية السعودية كوسيط، فقد تصالح الجانبان مع بعضهما البعض. ولذلك يمكن تحقيقها.

المرفق الثاني

إحاطة وكيل الأمين العام للشـؤون الإنسـانية ومنسـق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

إن الأولوية الأكثر إلحاحا في اليمن الآن هي منع حدوث مجاعة هائلة. فالبيانات تظهر أن 16 مليون شخص سيجوعون هذا العام. وهناك بالفعل حوالي 000 50 شخص يتضورون جوعا حتى الموت في ما يشكل في الأساس مجاعة صغيرة. وعلى أعقابهم مباشرة خمسة ملايين آخرون. وأي قرار يتخذه العالم الآن يجب أن يأخذ هذه الحقائق في الاعتبار.

وقد أعلنت الولايات المتحدة يوم الأحد أنها ستصنف جماعة أنصار الله كيانا إرهابيا ينتمي إلى فئة خاصة، ومنظمة إرهابية أجنبية بموجب القانون المحلي للولايات المتحدة. وقد ظلت وكالات المعونة تعارض هذا التصنيف بالإجماع لعدة أشهر. فهي تعتقد أن ذلك سيعجل بانزلاق اليمن إلى مجاعة واسعة النطاق. والسبب الذي يدفع الوكالات إلى ذلك الاعتقاد هو سبب لم يُفهم بالقدر الكافي في بعض الأوساط، لذلك سأستخدم معظم وقتي اليوم لشرحه.

يذكر أعضاء مجلس الأمن أنني أخبرتهم الشهر الماضي أن اليمن يستورد 90 في المائة من غذائه. وكل هذا الغذاء تقريبا يستورد من خلال قنوات تجارية. وتقدم وكالات الإغاثة للناس قسائم أو نقودا لشراء أغذية مستوردة تجاريا في السوق. ولا يمكن لوكالات المعونة - لا يمكنها ببساطة - أن تحل محل نظام الاستيراد التجاري. وهذا يعني أن ما يفعله المستوردون التجاريون هو المحدد الأكبر الأوحد للحياة والموت في اليمن.

وكذلك أعلمت المجلس الشهر الماضي أننا كنا نتحدث إلى التجار ونسألهم عن الأثر الذي سيخلفه تصنيف الولايات المتحدة، الذي كان مطروحا آنذاك، عليهم. وقد أخبرونا - وأخبرنا المجلس - أنهم غير واثقين من تمكنهم من مواصلة استيراد المواد الغذائية إلى اليمن في تلك الظروف. وأضافوا أن من يتعاملون معهم في أعمالهم التجارية من موردين ومصرفيين وشركات شحن وشركات تأمين يمكن أن يرفضوا في رأيهم التعامل معهم إذا ما تم إنفاذ ذلك التصنيف. وقد أرى أنا وأعضاء المجلس أنه ينبغي للموردين والمصرفيين وشركات التأمين وشركات الشحن أن يتصرفوا بشكل مختلف. ذلك لا يهم. ما يهم هو ما يقررون القيام به.

وبناء على ذلك، عدنا إلى التجار خلال الأيام القليلة الماضية لنسألهم عن رأيهم الآن، بالنظر إلى أن التصنيف قد تم. لقد أخذ اليمنيون بالفعل يتزاحمون في الأسواق والمحلات التجارية لتخزين كل ما يستطيعون شراءه. والأسر مرعوبة من عدم دخول المزيد من المواد الغذائية أو غيرها من الإمدادات إلى البلد. وتستخدم الشركات اليمنية التي تجلب معظم المواد الغذائية كلمات مثل "كارثة" و "خراب" و "لا يمكن تصوره" عندما تصف لنا ما تخشى حدوثه.

فقد ظلت هذه الشركات، على مدى سنوات، تحرك الجبال للحفاظ على سلاسل توريدها العالمية شديدة التجنب للمخاطر - بما في ذلك الجهات المصدرة والبنوك وشركات التأمين وخطوط الشحن. وبعض الموردين والبنوك وشركات الشحن وشركات التأمين يتصلون الآن بشركائهم اليمنيين ويقولون إنهم يخططون الآن لتجنب التعامل مع اليمن تماما. ويقولون إن المخاطر عالية جدا. ويخشون أن يقعوا عن طريق الخطأ

أو بطريقة أخرى في إجراءات الولايات المتحدة التنظيمية التي من شأنها أن تفقدهم أعمالهم التجارية أو ترمي بهم في السجون.

ويقول بعض الموردين والمصرفيين وشركات الشحن وشركات التأمين في اليمن أنهم يأملون في أن يتمكنوا من المضــي قدما. وإذا ما تمكنوا من ذلك، على حد قولهم، فإن أفضــل تقدير لهم أن التكاليف يمكن أن ترتفع بنسـبة 400 في المائة. وذلك سيجعل الاسـتمرار في العمل بالنسـبة للعديد من الموردين أمرا مكلفا للغاية. وعلى أية حال، بالكاد يمكن لأي شخص في اليمن شراء مواد غذائية تجلب بتلك الأسعار.

وقد قالت الولايات المتحدة أنها ســتصـــدر تراخيص حتى يمكن لبعض المســاعدات الإنســانية والواردات أن تستمر. فهل يساعد ذلك؟ حسناً، أولا، تلك التراخيص لم تصدر بعد. ولا تملك وكالات الإغاثة أي تفاصـيل مؤكدة عن كيفية عملها أو الأنشـطة التي سـتنطبق عليها. ويبدو أن التفاصـيل لن تكون جاهزة إلا في اليوم الذي يصـــبح فيه التصـــنيف نافذا، في 19 كانون الثاني/يناير. ولكن ثانيا، منح التراخيص والإعفاءات للوكالات الإنسـانية لن يحل المشـكلة. فكما قلت، ليسـت الوكالات الإنسـانية هي التي تسـتورد معظم الأغذية.

وهذه ليســت المشـكلة الوحيدة التي نواجهها. لقد سـمعني مجلس الأمن أشـرح مرات عديدة ما هو مطلوب لمنع حدوث المجاعة في اليمن: حماية المدنيين وإتاحة وصـــول العاملين في مجال الإغاثة وتمويل عملية المعونة ودعم الاقتصاد والسلام.

ولنبدأ بحماية المدنيين. إنني أدين بأشـــد العبارات الممكنة الهجوم الذين شـــن على مطار عدن، والذي وصفه السيد غريفيث للتو. ولقي فيه أكثر من 20 شخصـا مصرعهم من بينهم ثلاثة من العاملين في المجال الإنساني. وأصيب العشرات غيرهم بجراح.

لقد تفاقمت مشـاكل إيصــال المعونة إلى المناطق التي تسـيطر عليها الحكومة في الأشـهر القليلة الماضـية. وتشـمل الحوادث الأخيرة اقتحام المخازن واحتجاز العاملين في مجال تقديم المعونة ومصـادرة مواد الإغاثة وشـن هجمات على مواقع العمل الإنسـاني. إن هذا الاتجاه يبعث على القلق. غير أن أشد التحديات في سـبيل الوصـول السـريع ومن دون عوائق لا تزال ماثلة في الشـمال. وليس لدي خبر سـار عن ذلك أزفه هذا الشهر.

وكذلك ليســت لدي أنباء ســارة عن تمويل عملية المعونة. فالأزمات الإنســانية تحتاج إلى تمويل مستمر إلى أن تنتهي حالة الطوارئ. وقد أنقذت الإسهامات السابقة في عملية المساعدات في اليمن ملايين الأرواح. غير أن تلك الإســـهامات الســـابقة لن تنقذ روحا واحدة غدا أو في اليوم التالي. فقد أنفق ذلك المال بالفعل.

وفي عام 2020، تلقينا 1,7 بليون دولار لخطة اسـتجابة الأمم المتحدة، وهو ما يمثل نحو نصـف ما كنا بحاجة إليه؛ وكان ذلك المبلغ أقل من نصـف ما حصـلنا عليه في السـنة السـابقة. وكما يعلم أعضـاء المجلس، فـإن معظم التخفيض كـان بســـبب تقـديم الجهـات المـانحـة الخليجيـة مبـالغ أقـل بكثير في العام الماضي.

وكانت عملية المساعدة تشمل 13,5 مليون شخص كل شهر. والآن نساعد ما يزيد قليلا على 9 ملايين. ويعني انخفاض الأموال وقف برامج رئيسية، بما في ذلك المعونة الغذائية. وسيخبر السيد بيسلي أعضاء المجلس بما سيحدث بعد ذلك.

وستصدر خطة الاستجابة لعام 2021 الشهر المقبل. وستكون مشابهة لخطة عام 2020 – ربما حوالي 3,4 بلايين دولار. وندعو المانحين إلى التعهد بسخاء وصرف الأموال بسرعة.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، وعلاوة على ما قلته، أود أن أكرر أن اليمن يحتاج إلى ضخ عملات أجنبية بانتظام لتحقيق الاستقرار في العملة وتمويل تدفقات الاستيراد الحرجة وخفض الأسعار في الأسواق المحلية. فهذا كان ترتيبا ناجحا جدا في الماضي، ويمكن أن ينجح مرة أخرى.

وفيما يتعلق بالتقدم نحو السلام، ليس لدي ما أضيفه إلى ما سبق وقاله السيد غريفيث.

وأود، لكي أُزيل أي شك، أن أختصر رسالتي الرئيسية اليوم. إنني لا أشكك في نية الولايات المتحدة في الاحتجاج بتصنيف المنظمات الإرهابية الأجنبية. إنني أجيب على ثلاثة أسئلة. أولاً، ما هو الأثر الإنساني المحتمل؟ الجواب هو مجاعة واسعة النطاق لم نر مثيلا لها منذ ما يقرب من 40 عاما. ثانيا، هل تحول التراخيص والإعفاءات لوكالات المعونة دون تلك النتيجة؟ الإجابة لا. ثالثا، ما الذي يمنع إذن مثل هذه النتيجة؟ والجواب هو إلغاء القرار وكذلك، بطبيعة الحال، اتخاذ إجراء بشأن جميع المسائل الأخرى التي نقدم إحاطات إلى مجلس الأمن بشأنها كل شهر.

المرفق الثالث

بيان المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيسلي

لقد استمع المجلس للتو إلى السيد لوكوك والسيد غريفيث، ولذا لن أكرر ما قالاه، ولكن من مسؤوليتي أن أبلغ مجلس الأمن بأن الإدراج في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية يعدُّ كارثة بالنسبة للمدنيين في اليمن.

وكما بيّن السيد لوكوك للتو، يواجه أكثر من 16 مليون شخص أزمة الجوع في عام 2021، بمن فيهم 5 ملايين شخص على شفا المجاعة. لقد خلص برنامج الأغذية العالمي، الذي يصل حاليا إلى 13 مليون شخص بأحد أشكال المساعدة الغذائية، إلى أن الإدراج في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية سيجبر 80 في المائة من سكان اليمن – 24 مليون نسمة – على الجوع الشديد ويضعهم على المستوى 3 أو 4 أو 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وفي غضون شهرين ربما ينحدر إلى هاوية المجاعة 5 ملايين شخص مشمولين بالفعل في المستوى 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ونحن ننظر إلى كارثة عامة في اليمن. والأسوأ من ذلك أن الإدراج في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية أتي في وقت تعاني فيه عمليتنا في اليمن من نقص شديد في التمويل سلفا.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أبلغت المجلس (انظر S/2020/1109) بأن برنامج الأغذية العالمي بحاجة إلى 2,6 بليون دولار لعام 2021 لدعم 13 مليون شخص، بما في ذلك إلغاء التحول في نيسان/أبريل 2020 إلى نصف حصص الإعاشة لـ 9 ملايين شخص. وحذرت من أننا سنحتاج إلى 1,9 بليون دولار لعام كحد أدنى 2021 لدرء المجاعة. وحتى الآن لم نتلق سوى 386 مليون دولار في شكل تبرعات مؤكدة. وللأشهر الستة القادمة وحدها، ما زلنا بحاجة إلى 860 مليون دولار.

ومن شأن هذا الإدراج في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية أن يصعّد الأزمة الإنسانية في اليمن إلى مستوى جديد ومرعب تماماً. نتيجة لذلك، قد لا يحصل ما يصل إلى 4 ملايين شخص على أي مساعدة غذائية على الإطلاق، وقد يواجه سكان اليمن بأسرهم أزمة جوع وكارثة إنسانية لا مثيل لهما. ويعني ذلك عدم توفر الغذاء والأدوية والوقود، أي أن تكون الضروريات الأساسية للحياة بعيدة عن منال الملايين، مما يؤدي إلى مجاعة هائلة في عام 2021.

ولا بد لي من تحذير المجلس من شعوري بالقلق إزاء سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني في اليمن. وتخيلوا ما يمكن أن يفعله 24 مليون شخص جائع إذا شاهدوا شاحنات مع الطعام متجهة إلى مناطق أخرى. وربما يؤدي هذا الإدراج في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية إلى تحطيم الشعب اليمني في نهاية المطاف. كما أنه سيجعل من الصعب على دوائر العمل الإنساني تخفيف معاناتهم.

ومهما كان القرار الذي يتخذ، فمن الأهمية بمكان أن تتمكن دوائر العمل الإنساني من أداء عملنا المنقذ للحياة دون خوف من الجزاءات أو اللوم. وأعتقد أنه ينبغي إعادة تقييم هذا الإدراج في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية وعكس اتجاهه. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتجنب مجاعة كارثية تهدد الآن باجتياح اليمن.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أود أن أشكر المبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك، والمدير التنفيذي بيسلي على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بمشاركة السيد أحمد بن مبارك، وزير الشؤون الخارجية والمغتربين في اليمن، في جلسة اليوم.

يواجه اليمن تحديات متعددة حالياً، مثل النزاع العنيف والأزمة الاقتصادية وجائحة مرض فيروس كورونا والأمن الغذائي. ويعاني من كارثة إنسانية كبرى. ويبعث اضطراب الوضع في اليمن ومحنة شعبه الشعور بالأسى. ويجب على جميع الأطراف في اليمن والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات فورية.

أولا، من الأهمية بمكان وقف إطلاق النار ووقف العنف في أقرب وقت ممكن. وما تزال النزاعات العنيفة مستمرة في شمال اليمن، بينما يتصاعد الوضع في الحديدة وأماكن أخرى توتراً. وما تزال المملكة العربية السعودية تعاني من هجمات متفرقة بالصواريخ والطائرات بدون طيار. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء ذلك. لقد رأينا مرارا وتكرارا أن الوسائل العسكرية لا يمكنها حل المشكلة وأن استخدام القوة لا تنجم عنه سوى الكارثة. لذلك ندعو جميع أطراف النزاع إلى الاستجابة لنداء الأمين العام غوتيريش والمبعوث الخاص غريفيث بوقف إطلاق النار، وإلى الوقف الفوري للأعمال العدائية لتهيئة الظروف المواتية للمضي بالعملية السياسية قدما. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة أن تواصل تنفيذ ولايتها في رصد وقف إطلاق النار وضمان سلاسة تشغيل ميناء الحديدة.

تدين الصين بشدة الهجوم الذي وقع في 30 كانون الأول/ديسمبر على مطار عدن الدولي وتشعر بالحزن العميق للأرواح التي أُزهقت. وتدين الصين جميع الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وندعو جميع الأطراف المعنية بالمسألة اليمنية إلى إعطاء الأولوية لمصالح اليمن وشعبه والامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه تصعيد التوترات.

ثانيا، يجب التعجيل بالعملية السياسية. وفي الشهر الماضي أدت الحكومة اليمنية الجديدة اليمين الدستورية. ويعتبر ذلك تقدما كبيرا في تنفيذ اتفاق الرياض، فضلا عن أنه خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار في اليمن وتحسين مؤسسات الدولة وتعزيز التعاون السياسي بين الأطراف. وترحب الصين بهذا الإنجاز وتقدر المواقف المسؤولة التي أبدتها الأطراف المعنية في اليمن والمساهمات التي قدمتها بلدان معيّنة من المنطقة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

إن العملية السياسية الشاملة التي يشارك فيها الجميع بقيادة الأمم المتحدة هي السبيل الوحيد لإنهاء النزاع في اليمن. ونشجع جميع الأطراف في اليمن على مواصلة الحوار المفتوح وبناء الثقة المتبادلة ودعم المبعوث الخاص غريفيث ودول المنطقة في القيام بمهمة المساعي الحميدة لدفع الأطراف إلى تجاوز خلافاتها وبناء توافق في الآراء، بهدف استئناف عملية التسوية السياسية الشاملة في وقت مبكر واستعادة السلام والاستقرار والنظام في اليمن. ويجب الدفاع في جميع مراحل هذه العملية عن سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية واحترامها بشكل كامل.

وتحيط الصين علماً بالقرارات التي اتخذتها دول محددة ضد الحوثيين. ونحن نتفق مع تقييمات وتعليقات الأمين العام، ووكيل الأمين العام لوكوك، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بيسلي، فضلا عن الكثير من البلدان. ونشعر بالقلق الشديد من الأثر السياسي والإنساني المحتمل لتلك الخطوة. وأود أن أؤكد أنه يجب أن تحل المسألة اليمنية من خلال مفاوضات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وذلك هو الهدف الأساسي، وينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يضطلع بدور بنّاء في ذلك الصدد.

ثالثا، يجب علينا معا أن ننقذ الأرواح. إن الشعب اليمني هو الضحية الأولى للأزمة. وقد بينت الإحاطات التي استمعنا إليها للتو خطورة الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن. ويهدد نقص النفط وانخفاض قيمة العملة وانتشار الجائحة جميع جوانب حياة الناس. وقد دقت آخر نتائج التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في اليمن، التي نُشرت الشهر الماضي ناقوس خطر المجاعة. ويجب علينا أن نساعد في إنقاذ الأرواح ولا ’مجال الآن لإضاعة الوقت.

ويتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما الدول المانحة، زيادة المساعدات المالية والعينية لليمن لمنع المزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية في الميدان، وبذل كل جهد ممكن لتجنب انتشار المجاعة. ويجب على وكالات الأمم المتحدة أن تضطلع بالعمليات الإنسانية بكفاءة وفعالية، وأن تعزز التنسيق مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية، وأن تعمل معا لمساعدة الشعب اليمني في التغلب على الصعوبات التي يواجهها. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق، فضلا عن كفالة إيصال الإمدادات الإنسانية إلى المحتاجين وضمان حماية الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال، بطريقة فعالة. ويجب أيضا حل مشكلة ناقلة النفط صافر في أقرب وقت ممكن.

ومنذ سنوات ما برحت الصين تقدم مساعدات غذائية كبيرة لليمن، وصلت إلى معظم محافظاته. ووقّعت الصين مؤخرا اتفاقية ثنائية للتعاون الاقتصادي والتقني مع اليمن وستقدم 100 مليون ين في شكل مساعدات من خلال قناة ثنائية. وسنواصل تقديم الأرز والإمدادات الطبية وغيرها من المساعدات الإنسانية إلى حكومة وشعب اليمن من أجل تخفيف معاناة الشعب اليمني.

رابعا، يجب أن نعزز التعاون الأمني الإقليمي. ويعتمد تسوية المسألة اليمنية على توفر بيئة أمنية إقليمية جيدة. وقد شهدنا مؤخرا تحولا في العلاقات بين البلدان المعنية في مجلس التعاون الخليجي، مما أعطى زخما جديدا لتخفيف حدة الحالة في منطقة الخليج. والصين ترحب بذلك. وينبغي ألا تستفيد بلدان منطقة الخليج من السلام والأمن الإقليميين فحسب، بل ينبغي لها أن تكون أيضاً من الدعاة النشطين إلى ذلك وأن تضطلع بدور قيادي فعال فيه. وندعو المجتمع الدولي ودول الخليج إلى العمل معاً لإطلاق عملية حوار شاملة من خلال إقامة منصة للحوار المتعدد الأطراف في منطقة الخليج بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل الأمن الإقليمي وتعزيز الثقة المتبادلة وحل الخلافات والتوترات والحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الخليج.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر المبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك والمدير التنفيذي بيسلي على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بوزير الخارجية والمغتربين في اليمن السيد بن مبارك.

من المحزن والمحبط أنه على الرغم من تدهور الحالة الإنسانية وجميع جهود السلام، فإن الأعمال العدائية في اليمن مستمرة، مما يتسبب في وقوع المزيد من الضحايا المدنيين.

إننا ندين بشدة الهجوم الشنيع على مطار عدن الدولي في 30 كانون الأول/ديسمبر، الذي وقع بعد هبوط طائرة تقل أعضاء الحكومة الجديدة. ووفقاً لتقييمات موثوقة، من المرجح أن يكون الحوثيون قد نفذوا الهجوم – الذي قتل فيه 27 شخصاً، بينهم ثلاثة من موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر. إنه حدث مأساوي آخر للشعب اليمني واستهداف متعمد وعشوائي آخر للبنية التحتية المدنية – ومن الواضح أنه انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني.

وللأسف، وقعت هجمات أخرى في الحديدة وتعز، أودت بحياة العديد من المدنيين. وندعو جميع الأطراف إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، نرحب بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة مؤخرا بوصفه خطوة أساسية لتنفيذ اتفاق الرياض. وبغض النظر عن التحديات التي تواجه الحكومة حاليا، نأمل أن تسهم هذه الخطوة في إيجاد حل سياسي شامل في اليمن، بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية. وفي هذا الصدد، نذكّر جميع الأطراف بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع، وندعوها إلى الاتفاق على الإعلان المشترك دون تأخير.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في اليمن، يساورنا قلق بالغ إزاء تزايد انعدام الأمن الغذائي هناك – حيث يقدر أن حوالي 000 50 شخص سيواجهون المجاعة بحلول تموز/يوليه. وهذا يتطلب وصول المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق، وزيادة المساعدة الإنسانية، فضلا عن ضمان استيراد الوقود والمواد التجارية.

ويساورنا القلق إزاء الأثر المحتمل لتسمية الولايات المتحدة جماعة أنصار الله كمنظمة إرهابية أجنبية، لا سيما فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية وإيصال المعونة الإنسانية. وقد يعقد ذلك أيضا جهود الأمم المتحدة للتفاوض على حل سياسي.

وفي الختام، نؤكد على التزام جميع الأطراف بمنع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات والتجاوزات. كما نؤكد من جديد دعمنا الكامل للتوصية التي قدمها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن إلى مجلس الأمن، وهي التوصية بإدراج أبعاد النزاع في اليمن المتعلقة بحقوق الإنسان في جدول أعماله بشكل أتم.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، على إحاطاتهم.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الكارثي المتدهور أصلا في اليمن. فالعملية السياسية والاستجابة الإنسانية التي تمس الحاجة إليهما يتعرضان للخطر.

وتدين فرنسا بشدة الهجوم الذي وقع في عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر ضد الحكومة اليمنية الجديدة، التي نعرب عن دعمنا الكامل لها. أدى الهجوم إلى مقتل أكثر من 20 مدنياً، من بينهم ثلاثة من العاملين في المجال الإنساني. وهذا أمر غير مقبول. إن حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، أولوية مطلقة. ونحن نؤيد العمل المستقل لفريق خبراء الأمم المتحدة لتحديد المسؤولين عن ذلك، الذين يجب معاقبتهم ومحاكمتهم.

وأرحب بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة. كما أرحب بحضور وزير الخارجية والمغتربين في اليمن هنا اليوم. وسيتعين على الحكومة أن تعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع للأزمة. وسيتعين عليها أن تتحمل على نحو جاد المسؤولية عن العمل لصالح الشعب اليمني لوضع حد للاستيلاء على الأموال العامة والمساعدات الإنسانية واختلاسها.

ولذلك، نحث جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، على نبذ تصعيد العنف، والابتعاد عن النهج العسكري، والانخراط، بحسن نية، في محادثات مباشرة بقيادة المبعوث الخاص غريفيث، الذي يتمتع بدعمنا الكامل. ويجب على جميع الأطراف الدولية الفاعلة، داخل مجلس الأمن وخارجه، أن تبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والتوصل إلى حل تفاوضي. وفرنسا في حالة تعبئة لدعم تلك الجهود.

ولا تزال الحالة الإنسانية تتدهور، كما وصفها السيد لوكوك والسيد بيسلي وصفاً مناسباً. مع مرور كل يوم، تصبح المجاعة واقعاً بقدر أكبر بالنسبة للعديد من اليمنيين. ويجب على الأطراف أن تكفل إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين وأن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الإنسانية الخطيرة التي يمكن أن تنجم عن القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخرا.

وأخيرا، من الضروري السماح لبعثة التفتيش المكلفة من الأمم المتحدة بالوصول فورا إلى ناقلة النفط صافر. هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل إذا أردنا تجنب وقوع كارثة.

وستظل فرنسا مستنفرة ومُشاركة بشكل كامل لتوطيد السلام في اليمن وتعزيز التهدئة على المستوى الإقليمي.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرمورتي

أود أن أبدأ بالترحيب في هذه الجلســـة بالســـيد أحمد عوض أحمد بن مبارك، وزير الخارجية والمغتربين في اليمن. كما أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيسلي، على إحاطاتهم.

وأضـم صـوتي إلى زملائي الآخرين في تقديم خالص التعازي إلى حكومة وشـعب اليمن وإلى أسر الذين قتلوا في الهجوم الذي وقع في مطار عدن الدولي. كما أتمنى الشـــفاء العاجل للذين أصـــيبوا بجروح خطيرة في ذلك الهجوم الشنيع.

وتدين الهند بشـــدة الهجوم وتعتبره محاولة متعمدة لتقويض جهود الســـلام الجارية في اليمن. إن اســـتهداف المطار المدني وقتل المدنيين الأبرياء أمر غير مقبول ولا يمكن تبريره لأي ســـبب كان. وينبغي محاسبة مرتكبي هذا العمل الشنيع، وأحث المجتمع الدولي على دعم حكومة اليمن في جهودها للقيام بذلك.

واسـتمرت هجمات صـاروخية مماثلة داخل اليمن وعبر الحدود على المملكة العربية السـعودية بلا هوادة في عام 2020. من الضـــروري تنفيذ حظر الأســـلحة تنفيذا صـــارما، على النحو المتوخى في القرار 2216 (2015)، ورصـــــده بشـــكل فعال، من أجل تهيئة الظروف للقضـــــاء التام على هذه التهديدات في المستقبل.

ونشـعر بالحزن أيضـا للوفاة المأسـاوية لموظفي اللجنة الدولية للصـليب الأحمر في الهجوم على المطار. تسلط هذه الحوادث المتكررة الضوء على مسائل السلامة والأمن التي يواجهها العاملون في المجال الإنســاني في اليمن. وتشـيد الهند بالجهود الباسـلة التي يبذلها جميع العاملين في المجال الإنســاني لكفالة إيصـــال المســـاعدات الإنســـانية إلى أبناء الشـــعب اليمني المحتاجين، على الرغم من التحديات الرهيبة التي تواجههم.

ومع ذلك، ينبغي ألا يسـمح لهذا العمل العشـوائي بأن يحجب الإنجازات الهامة التي تحققت مؤخرا في السعي إلى تحقيق السلام في اليمن – تشكيل الحكومة الجديدة وإعادة الانتشار الأمني في جنوب اليمن، على النحو المتوخى في اتفاق الرياض.

وترحب الهند بتلك الخطوات الإيجابية التي أثارت موجة من الأمل. ونحن نقدر الدور الذي تقوم به المملكة العربية السـعودية وغيرها في تيسـير هذه التطورات. كما نشـيد بعزم الحكومة الجديدة على مواصـلة جهودها لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن، على الرغم من الهجمات الأخيرة.

وفي عام 2020، كانت هناك أيضـــاً زيادة في التهديدات الناشـئة من اليمن على السـفن التجارية التي تبحر في البحر الأحمر وخليج عدن. وتشـــعر الهند بقلق عميق إزاء هذا الاتجاه، الذي لا يهدد المرور الآمن للسفن التجارية فحسب، بل يهدد الأمن البحري في المنطقة أيضاً. وتستحق تلك المسألة اهتماماً فورياً من مجلس الأمن وتستلزم المزيد من المداولات.

ولا يزال القلق يسـاورنا إزاء تصـاعد حوادث العنف في الحديدة وتعز التي أسـفرت عن وفيات بين المدنيين، لا سـيما النسـاء والأطفال. وتشـكل تلك الهجمات انتهاكاً صـارخاً لأحكام اتفاق سـتوكهولم المتعلقة بوقف إطلاق النار، وأحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق. وقد ازدادت أهمية الحفاظ

على اتفاق ستوكهولم وتنفيذه الكامل اليوم في ظل وجود تنبؤات بحدوث مجاعة واسعة النطاق في اليمن في عام 2021. ومن المهم للغاية أن يستمر تشغيل ميناء الحديدة وموانئ البحر الأحمر الأخرى لتيسير إيصال الشحنات الإنسانية إلى اليمن.

أشـــار وكيل الأمين العام لوكوك في إحاطته إلى محنة ملايين اليمنيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد والأطفال اليمنيين الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. ولا يمكنني المبالغة في التشـديد على الحاجة إلى إعطاء الأولوية للمساعدات الإنسانية للشعب اليمني. وستواصل الهند تقديم مساعداتها إلى الشعب اليمني بعد أن قدمت مساعدات غذائية وطبية بقيمة 5 ملايين دولار في الماضي.

إن علاقة الهند باليمن تمتد لقرون، وحجر الزاوية فيها هو الروابط بين شـــعبينا. ويربط المحيط الهندي بين البلدين، مما ساهم في تدفق الناس بين البلدين. وفي الماضـي، زار الهنود المناضـلون من أجل الحرية مدينة عدن لدعم استقلال اليمن؛ واليوم يأتي الطلاب اليمنيون إلى الهند للدراسة. وهناك ما يقرب من 000 300 هندي من أصـل يمني يعيشـون في الهند، و 000 200 من الشـتات ذوي الأصـول الهندية في اليمن. وكان عدد كبير من الهنود يعملون في اليمن حتى عام 2015، عندما اضـــطررنا لإجلائهم. إن هذه الصلة القوية باليمن تجعل عدم الاستقرار والعنف والمعاناة في اليمن مؤلمة للهند ولجميع الهنود.

وإذا كنا جادين في إيجاد حل طويل الأجل للتحديات التي يواجهها اليمن، فينبغي للمجلس أن يضـغط على وجه السرعة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ومستدامة للنزاع. وأؤكد مجدداً التزام الهند الثابت بعملية سياسية يقودها ويملك زمامها اليمنيون بهدف التوصل إلى تسوية للنزاع تستوعب الجميع ويتم التفاوض عليها ســـلمياً. ونحث جميع الأطراف اليمنية على بذل جهود من أجل التوصـــــل إلى هذه التسوية.

ونحيط علماً بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن لبدء محادثات مباشــرة بين حكومة اليمن وجماعة أنصـار الله لوضـع الصـيغة النهائية للإعلان المشـترك. ونعتقد أن تهيئة بيئة مواتية لهذه المحادثات أمر حيوي أيضـاً. ويمكن أن يساعد وقف العنف وغيره من تدابير بناء الثقة، مثل تبادل الأسرى، على تهيئة بيئة من هذا القبيل. ونشجع جميع الأطراف على استكشاف تلك التدابير.

قبل أن أختتم بياني، أود أيضــاً أن أرحب بالمصـــالحة والتقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي وبتوقيع إعلان العُلا في قمة مجلس التعاون الخليجي التي اختتمت مؤخراً في المملكة العربية الســـعودية. وتعترف الهند بالدور الرئيســي لمجلس التعاون الخليجي الموحد في تعزيز الســلام والاســتقرار والازدهار في اليمن. كما نتطلع إلى تعزيز الحوار المؤســـســـي والشـــراكة بين الهند ومجلس التعاون الخليجي في الأشهر المقبلة.

المرفق الثامن

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أريد أن أبدأ بتوجيه الشكر لكل من مقدمي الإحاطات الثلاثة في هذا الصباح على الرسائل الصارخة والقوية حقا التي عرضوها أمامنا. وأود أيضاً أن أشكر كل واحد منهم على ما يجلبه من شجاعة وإيمان راسخ إلى هذه الطاولة، وأعتقد أنه لا يمكن أن يكون لدى أي منا أدنى شك اليوم في أنه يتعين علينا ببساطة أن نرتقي إلى مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقنا في مجلس الأمن فيما ننظر إلى اليمن. وأود على وجه الخصوص أن أشكر المدير التنفيذي بيزلي على العمل الرائع الذي يقوم به عمال الإغاثة في الميدان. ولكنني سأقول له أيضاً إنني تأثرت كثيراً بملاحظاته اليوم حول سلامة العاملين معه، والشيء الوحيد الذي أريد أن أؤكده له هو دعم أيرلندا واهتمامها بعمله في اليمن.

وأود أن أعرب عن تقديري أيضاً لحضور وزير الخارجية المعين حديثاً، الوزير بن مبارك، معنا اليوم. وأرحب به في المجلس. ونهنئه هو وزملاءه على تعيينهم. وأعلم أننا سنستمع إلى بيانه في وقت لاحق من الجلسة. إن لديه مسؤوليات مهمة جدا، للأسف في أوقات صعبة وحالكة للغاية، ولكن أيرلندا بالتأكيد ستعمل معه كي تكون شريكاً بنّاء ولجلب الأمل للشعب اليمني.

من المؤسف بشدة أن يعقد مجلس الأمن أول جلسة له بشأن اليمن في عام 2021 على خلفية هذا الهجوم الشنيع والعشوائي الذي وقع في مطار عدن الدولي في كانون الأول/ديسمبر. ولا توجد طريقة أخرى لوصفه: لقد كان عملاً غير مقبول من أعمال العنف ضد أهداف مدنية. كما كان هجوماً مباشراً على الحكومة اليمنية الممثلة في هذه الجلسة اليوم. ولكنه كان أيضاً، كما أرى، إهانة لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى دعم عملية سلام شاملة للجميع. ونؤيد الدعوات إلى إجراء تحقيق مستقل في الهجوم، ونتطلع إلى التطورات في هذا الصدد.

ونود أن نقدم تعازينا الصادقة لشعب اليمن ولأولئك الذين فقدوا أحباءهم. ونتمنى الشفاء العاجل لجميع المصابين. وأعرف أن من بين أولئك الذين توفوا بشكل مأساوي عددا من موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر. إن وفاتهم تذكرنا بالشجاعة اليومية والالتزام غير العادي لجميع العاملين في المجال الإنساني في مناطق النزاع. كما قُتلت، للأسف، نائبة الوزير ياسمين العواضي، وهي إحدى النساء القلائل في الحكومة الجديدة. ونأسف بشدة لجميع الخسائر في الأرواح.

إن هجوم عدن هو تذكير صارخ ومروع بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل سياسي للنزاع في اليمن. ونعلم، وقد قلنا ذلك مراراً وتكراراً، أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. ولذلك، ندعو اليوم مرة أخرى جميع الأطراف الفاعلة في اليمن إلى العودة إلى طاولة المفاوضات وإظهار التزام حقيقي وصادق بالتسوية والحوار.

ونرحب بالتقدم المحرز مؤخراً نحو تنفيذ اتفاق الرياض، بما في ذلك تشكيل حكومة جديدة لتقاسم السلطة، وندعو جميع أطراف النزاع إلى الاستفادة من ذلك كفرصة والمضي قدماً نحو إيجاد تسوية شاملة للنزاع.

ونؤيد تأييداً كاملاً جهود السيد غريفيث وندعو جميع أطراف النزاع إلى المشاركة على وجه السرعة وبجدية في عمله، بما في ذلك بإعلان وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني. وقد استخدم هو نفسه عبارة مهما كانت المفاوضات "مرهقة ومحبطة"، فنحن نعلم أنها السبيل الوحيد للمضي قدماً.

وأود أن أؤكد اليوم أيضـــاً أننا نريد أن نرى احتراماً لجميع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أود أن أؤكد اليوم أننا نرى سبيلا للمضي قدما والذي يجب أن يكون، في رأينا، شاملا للجميع إذا أُريد له أن ينجح. وببساطة، يجب أن تشمل أي مناقشة شاملة للجميع حقا بشأن معايير السلام في اليمن أصوات النساء والشباب في كل مرحلة من مراحل العملية. وتبين لنا الأدلة مرارا وتكرارا أن ضمان تمكين المرأة ومشاركتها بصورة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في صنع القرارات أمر حاسم لتسوية النزاعات، وأيضا في إحلال السلام الدائم والمستدام. وقد شعرنا بخيبة أمل لملاحظتنا عدم وجود أي امرأة في مجلس الوزراء الجديد ونأمل أن يتم في المستقبل القريب جدا معالجة المسألة الهامة المتمثلة في إشراك المرأة في المجالس السياسية الرئيسية. وبصفتنا رئيسا مشاركا لأعمال المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن، إلى جانب زملائنا المكسيكيين، فإننا نخطط لرصد ذلك ومواصلة الاتصال بالحكومة اليمنية. ونأمل أن نرى تقدما.

إن شبحا رهيبا ومروعا ثانيا يطارد اليمن فيما نبدأ هذا العام، ألا وهو، شبح المجاعة. وقد تسببت سنوات النزاع في هذه الحالة، وهي أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ولم يكن بوسع السيد لوكوك أن يكون أكثر وضوحا معنا اليوم في تذكيرنا مرة أخرى بأن الأمر لا يقتصر على أن أكثر من نصف السكان سيواجهون مستويات من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى حد الأزمة وأسوأ من ذلك بحلول منتصف عام 2021، بل إن هذه أزمة متنامية ومتسارعة تحدث أمام أعيننا. وفي مواجهة هذه الكارثة، يجب على المجلس أن يعقد العزم بكل بساطة على ألا يدخر جهداً لضمان توفير الحماية والمساعدة الإنسانية لأكثر الفئات ضعفاً، بمن فيهم جميع المشردين داخلياً والفئات المهمشة في اليمن.

ونعتقد أيضـــا أنه يجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن لتيســـير تمكن العاملين الهامين في المجال الإنســـاني، الذين استمعنا إلى مقدمي الإحاطات يتحدثون عنهم في وقت سـابق، من إيصـال المعونة إلى المحتاجين. ببســـاطة، إن حياة الناس تتوقف على ذلك. ونحن جميعاً الجالســـين حول هذه الطاولة نتحمل مسؤولية مشتركة عن المساعدة في ذلك.

ونشـــعر بقلق عميق إزاء الآثار المترتبة على قرار الولايات المتحدة بتصـــنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية. ونتشاطر الشواغل التي استمعنا إليها خلال هذه الجلسة في هذا الصباح وعلى لسان العديد من الجهات الفاعلة الإنسانية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك مارتن غريفيث وديفيد بيزلي ومارك لوكوك اليوم. إن العواقب الإنسانية المحتملة لهذا التصنيف خطيرة، وكذلك تأثيره على احتمالات إحراز تقدم على المسار السـياسـي في اليمن. ونعتقد أنه يجب على الولايات المتحدة أن تضـمن اتخاذ جميع التدابير الممكنة على الفور للتقليل إلى أدنى حد من آثار هذا التصنيف على الشعب اليمني.

كما تشعر أيرلندا بقلق متزايد إزاء الوضع فيما يتعلق بناقلة النفط صافر. إن هذا هو تعريف القنبلة الموقوتة، التي تهدد بأن تخلف آثارا بيئية كارثية على اليمن، بل وعلى المنطقة. وبينما نرحب بالتقدم التدريجي المحرز، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بروح بناءة لضمان وصول أفرقة الأمم المتحدة إلى الناقلة في المستقبل القريب جدا.

في الختام، فإن الكارثة الإنسانية المخزية في اليمن استمرت لفترة أطول مما ينبغي وثمة خطر من أن تزداد سوءا، كما سمعنا اليوم. وندعو جميع الأطراف إلى بذل كل ما في وسعها على وجه السرعة لإنهاء هذا النزاع وبث الأمل في نفوس الشعب اليمني. ومن المؤكد أن المجلس قد سمع ما يكفي اليوم لإقناعنا بتلك الضرورة الملحة. بصراحة، لقد عانى الشعب اليمني بما فيه الكفاية.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماني

أهنئ تونس حكومة وشعبا بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للثورة التونسية. ويرحب وفد بلدي بمعالي السيد أحمد عوض أحمد بن مبارك، وزير خارجية اليمن، في هذه الجلسة ويشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك والسيد ديفيد بيزلي على إحاطاتهم المفيدة.

تدين كينيا بشدة الهجوم على مطار عدن الدولي المدني، الذي نعتبره عملا إرهابيا في جوهره وتدين استخدام الإرهاب لتعزيز أي موقف سياسي. وينبغي أن يحاسب مجلس الأمن وجميع الدول المسؤولة، في المنطقة وعلى الصعيد العالمي، مرتكبي ذلك الهجوم. ونعرب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب الجمهورية اليمنية في الخسائر في الأرواح جراء ذلك الهجوم البغيض.

وتشيد كينيا بتصميم الحكومة على مواصلة العمل لصالح الشعب اليمني على الرغم من التهديدات الخطيرة المستمرة التي تتعرض لها هي وموظفوها. ونرحب بأنباء تشكيل حكومة جديدة تضم أعضاء من المجلس الانتقالي الجنوبي، فضلا عن الفصل بين القوات في محافظة أبين ومدينة عدن. وتدل هذه الأحداث على التزام الجانبين باتفاق الرياض وتشكل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ونتمنى لمجلس الوزراء الجديد كل النجاح.

وبينما ننوه بتلك الخطوات الهامة نحو تحقيق الأمن الذي يمكن أن يكون أساس السلام المستدام، نحث جميع الأطراف على مواصلة التركيز على توقيع الإعلان المشترك لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، الذي يشكل أولوية رئيسية وإنجازا مستهدفا ضروريا في عام 2021.

وتؤكد كينيا للمبعوث الخاص دعمها الكامل في عملية الوساطة وتجسيدها لعملية سلام يقودها اليمنيون ويمسكون بزمامها. ونقدر الإحاطة التي قدمها السيد غريفيث ونلاحظ انفتاحه على التعامل مع جميع الأطراف التي يمكنها أن تحقق السلام والمصالحة في اليمن. ومع ذلك، نحثه على توخي الحذر في الخيارات التي يتم اتخاذها في إطار هذا النهج المنفتح.

وبينما نفهم أن صنع السلام يتطلب تحقيق تسوية بين المقاتلين، فإننا نعتقد أيضا أن المجتمع الدولي لا يرغب في أن تكافئ عمليات السلام الإرهاب من خلال الاعتراف السياسي بمرتكبيه وما ينطوي عليه ذلك من منحهم الشرعية. ويجب تحقيق توازن، بطريقة واضحة، إذا أردنا أن يكون هناك سلام مستدام في اليمن، يكون بمثابة منطلق لتحقيق الاستقرار الإقليمي الأوسع نطاقا الذي ينشده المجلس. ونأمل أن تُمكن هذه العملية، بالإضافة إلى الوساطة الناجحة بين الأطراف، من تفكيك المؤسسات والشبكات التي تسهل تغذية نزعة التطرف والتجنيد في صفوف الإرهابيين في اليمن.

ونحث المجلس على أن يحيط علما بدور الجهات الفاعلة الخارجية، ولا سيما الدول التي لها مصالح أمنية جدية في المنطقة، وأن يكون مستعدا للقيام بأعمال تتيح لليمن جني ثمار عملية سلام يقودها اليمنيون ويمسكون بزمامها.

على الرغم من التقدم الإيجابي على الجبهة السياسية، فإن الحالة الإنسانية لا تزال تتدهور للأسف. ونقدر الصراحة التي تحدث بها السيد بيزلي في إحاطته بشأن تحديات تقديم المعونة الإنسانية، ليس في اليمن فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بالاحتياجات الآخذة في التزايد في مختلف مناطق النزاع. إن حجم الأزمة

يزداد ســـوءا بالفعل، واليأس الذي يشـــعر به الناس يمكن أن يعقد وينقض واجب المجلس في التصـــدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن.

ونحث على زيادة التبرعات المقدمة من المانحين الحاليين، ونتفق أيضـا مع دعوة السـيد بيزلي إلى البلدان الأكثر قدرة من الناحية المالية في المنطقة لكي تفعل المزيد لمسـاعدة الشـعب اليمني في التغلب على هذه الحالة الطارئة.

في الختام، أؤكد مجددا التزام كينيا بالســـلام والأمن في اليمن وبجميع الجهود المبذولة لمســـاعدة شعبه الذي يعاني.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

نرحب بحضور وزير الخارجية اليمني. ونود أيضا أن نشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيزلي، على إحاطاتهم وملاحظاتهم المفيدة للغاية.

وأبدأ بتكرار دعمنا الكامل للمبعوث الخاص في إيجاد حل سياسي للحالة في اليمن، والتنويه بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني للحد من المعاناة الإنسانية في خضم أخطر أزمة إنسانية تواجهنا اليوم.

ونكرر في هذا السياق مرة أخرى دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. وهذا أمر ضروري من أجل التصدي بشكل أفضل للجائحة التي تزيد من تفاقم الحالة الخطيرة في اليمن. وتدين المكسيك بأشد العبارات الهجمات التي وقعت في مطار عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر وعلى مدينة الحديدة في 1 كانون الثاني/يناير. ونتقدم بتعازينا إلى الشعب اليمني وأسر الضحايا، ونأسف بشكل خاص لوفاة ثلاثة من العاملين في مجال الإغاثة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتشعر المكسيك ببالغ القلق إزاء زيادة العنف في اليمن خلال الشهر الماضي. إننا ندعو بشدة الميليشيات الحوثية وجميع الجماعات العسكرية في اليمن إلى إلقاء أسلحتها والامتناع عن أي عمل يحرض على العنف ضد السكان المدنيين. فالعنف لا يولد إلا المزيد من العنف. ولذلك، ندعو الأطراف إلى الدخول في حوار والمشاركة بنشاط في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

وننوه بالجهود التي توجت بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة التي قامت مؤخرا بأداء اليمين الدستورية وتضم ممثلين عن المجلس الانتقالي الجنوبي، وذلك في إطار تنفيذ اتفاق الرياض. غير أننا نأسف لأن مجلس الوزراء لا يضم أي امرأة، ونؤكد أهمية تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في الحكومة وفي جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وتتابع المكسيك عن كثب وبقلق بالغ الحالة الإنسانية في اليمن، التي تؤثر على أكثر من 80 في المائة من سكانه. وكما سمعنا، يبدو خطر المجاعة وشيكا. وعدد السكان المتضررين من انعدام الأمن الغذائي عدد غير مسبوق. وهناك أكثر من 24 مليون شخص يعتمدون اعتمادا كبيرا على المساعدة الإنسانية التي يتلقونها. وإذا استمرت هذه الوتيرة خلال الأشهر المقبلة، كما سمعنا، فإن 5 ملايين شخص سيكونون في أشد مراحل انعدام الأمن الغذائي. وذلك بالإضافة إلى وجود أمراض مثل الكوليرا والملاريا والحصبة، من بين أمراض أخرى.

كما أن تأثير النزاع على التعليم يشكل مصدر قلق كبير لبلدي. وتمثل الهجمات على الهياكل الأساسية التعليمية انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، وكانت عواقبها مدمرة على تعليم آلاف الفتيات والفتيان. وعلاوة على ذلك، يزيد ذلك من خطر أن يقع الأطفال ضحايا للعنف الجنسي أو هدفا للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة. وتحث المكسيك حكومة اليمن على التعاون مع اليونيسيف ومع الممثلة الخاصة للأمين

العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح من أجل استعادة الخدمات التعليمية وإعادة إنشائها بالسرعة التي تستحقها هذه المسألة، مع مراعاة الأولوية التي يمثلها الحق في التعليم.

وبينما نشيد بجهود المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة، فإننا نسلم بالحاجة إلى أن تقترن المساعدات الإنسانية بوقف الأعمال العدائية وتحقيق الاستقرار السياسي واتخاذ تدابير لتعزيز الانتعاش الاقتصادي. وفي ذلك السياق، يساورنا قلق بالغ إزاء الأثر الذي سيترتب عن تصنيف أحد أطراف النزاع مؤخرا كمنظمة إرهابية على العمل الإنساني الذي توجد حاجة ماسة إليه. ومن شأن هذا التصنيف أن يؤثر على تمويل المنظمات الإنسانية وقدرتها على تقديم المساعدة الطبية، وهو ما يتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ولذلك، نؤكد ضرورة حماية مجال العمل الإنساني في الأزمات مثل الأزمة التي نواجهها اليوم.

وأخيرا، نعرب عن قلقنا إزاء استمرار التأخير في تفتيش ناقلة النفط FSO SAFER. ومن الملح تيسير نشر فريق الأمم المتحدة من أجل تجنب وقوع كارثة بيئية محتملة، مما يزيد من تعقيد الحالة الإنسانية الحرجة في اليمن والمنطقة بأسرها.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك والفريق غُوها على إحاطاتهم بشأن الحالة في اليمن. كما أتوجه بالشكر إلى السيد ديفيد بيزلي على عرضه الثاقب.

ومن جلسة إحاطة إلى أخرى، استمعنا إلى قادة الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية يصفون حالة لا يمكن تحملها بشكل متزايد في اليمن، ولا سيما بالنسبة للسكان المدنيين، الذين يعانون منذ 10 سنوات من عذابات الحرب والدمار الذي خلفته. وفي كل مرة نبتهج ببصيص من الأمل، سرعان ما تتبدد تلك الآمال. وفي حين أن إطلاق سراح آلاف السجناء، ومؤخرا تشكيل حكومة توافقية برئاسة رئيس الوزراء المعين عبد الملك سعيد، يمثل تقدما حقيقيا، فإن هجمات 30 كانون الأول/ديسمبر على مطار عدن وبالقرب من القصر الرئاسي أمر مؤسف للغاية.

ولذلك، ندعو الحكومة اليمنية الجديدة إلى العمل، على سبيل الأولوية، على استعادة الأمن والاستقرار في البلد. وندعو جميع الأطراف إلى العمل معا من أجل عودة السلام في اليمن ومن أجل خير جميع أبناء شعبه. وفي هذا الصدد، يدعو بلدي الأطراف الفاعلة الإقليمية وأعضاء مجلس الأمن الذين لهم تأثير على الأطراف المتنازعة إلى تكثيف جهودهم من أجل التقريب بين الأطراف ودعمها في عملية التفاوض.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي الإشادة بجهود الوساطة التي بذلتها المملكة العربية السعودية التي أسهمت في تشكيل حكومة الوحدة في اليمن.

ويجب بذل كل ما في وسعنا لتهدئة الوضع وإعطاء المفاوضات فرصة حقيقية استنادا إلى مقترحات المبعوث الخاص غريفيث.

وفي هذه المرحلة من ملاحظاتي، أود شأني شأن وكالات الأمم المتحدة في الميدان، توجيه انتباه المجلس إلى العواقب التي يمكن أن تترتب عن تصنيف الحوثيين مؤخرا كمنظمة إرهابية أجنبية. ويمكن أن يكون لذلك في الواقع أثر سلبي على إيصال المعونة الإنسانية في بعض مناطق البلد، ومن ثم عرقلة العملية السياسية.

وهناك حاجة ملحة لمعالجة الحالة الإنسانية الصعبة أصلا، التي تزداد تعقيدا بسبب جائحة فيروس كورونا، والافتقار إلى التمويل لبرامج المساعدة، واستمرار الحملات العسكرية الفتاكة وانعدام الأمن الغذائي. وتشير الأرقام الأخيرة التي نشرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف إلى ظهور عدة جيوب من المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الحاد في البلد، مما يهدد عدة ملايين من اليمنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، خلال العام الحالي. ولهذا السبب نناشد الجهات المانحة أن تبدي المزيد من السخاء تجاه السكان اليمنيين الذين هم في حاجة ماسة. وعلى وجه الخصوص، ندعو البلدان التي أعلنت عن تبرعاتها في مؤتمر المانحين لليمن، ولا سيما دول المنطقة، إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل ضمان تمويل برامج المساعدات التي يعتمد عليها الآن عدة آلاف من اليمنيين.

وفي الختام، أعيد تأكيد دعم النيجر القوي للمبعوث الخاص، غريفيث، وكذلك لرؤساء وكالات الأمم المتحدة، لالتزامهم الدؤوب باستعادة الحوار فيما بين الأطراف اليمنية من أجل إرساء الأسس للخروج من الأزمة التي استمرت طويلا وتتطلب بالضرورة استئناف عملية سياسية شاملة حقا يقودها اليمنيون أنفسهم.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أود بداية أن أشـــكر المبعوث الخاص، غريفيث، ووكيل الأمين العام، لوكوك، والمدير التنفيذي بيسـلي على ملاحظاتهم الاسـتهلالية. تشـارك النرويج في نظر مجلس الأمن في الحالة في اليمن بعد نحو ست سنوات من النزاع. إن استخدام القوة العسكرية لم يؤد سوى إلى معاناة البشر وتدمير بلد هش أصلا.

فاليمن يشـهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم. وقد عادت جيوب من الأوضـاع الشبيهة بالمجاعة إلى اليمن للمرة الأولى منذ عامين. إن من الأهمية بمكان، ربما الآن أكثر من أي وقت مضـــى، أن تتفق أطراف النزاع على عقد مشاورات مباشرة، تحت رعاية المبعوث الخاص، غريفيث، بهدف تضييق هوة الخلافات فيما يتعلق بالإعلان المشـــترك والاتفاق على وقف لإطلاق النار على الصـــعيد الوطني واتخاذ تدابير إنســـانية واقتصادية واستئناف المشاورات السياسية.

وتشكيل حكومة وحدة وطنية في عدن والخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق الرياض أمر مرحب به كثيرا. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها جميع الأطراف في هذا الصـــدد، ولا ســـيما المملكة العربية السـعودية. ومن المهم الآن ضمان تسريع التنفيذ ومواصلته، فضلا عن الالتزام بالاستقرار في الجنوب.

إنني أردد تعليقات مقدمي الإحاطات والزملاء وأدين بشـــدة الهجمات التي شـــنت على مطار عدن والقصــر الرئاســي في 30 كانون الأول/ديســمبر، التي سـقط فيها عدة مدنيين بين قتيل أو جريح، من بينهم ثلاثة من العاملين في المجال الإنســاني التابعين للجنة الدولية للصــليب الأحمر. إن هذا اعتداء غير مقبول على العملية السـياسـية والمدنيين والعاملين في المجال الإنسـاني. وأفئدتنا مع أسـر الضـحايا وأقاربهم. ونحن ندعم فريق الخبراء المعني باليمن ونتوقع من جميع الأطراف أن تتعاون معه. ونرحب بإجراء دراســة مسـتقلة لإثبات الحقائق حول الهجمات.

وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق إزاء تصـنيف الولايات المتحدة الوشيك لجماعة أنصـار الله، وهي جماعة تابعة للحوثيين، منظمة إرهابية أجنبية. فنحن نخشـى أن يؤدي هذا الإجراء إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا وإلى تدهور الاقتصاد وإعاقة العملية السياسية. فمن المهم ألا تؤثر أي تدابير تتخذ سلبا على النشاط الإنساني وعلى الواردات إلى اليمن، بما في ذلك بواسطة الجهات الفاعلة التجارية.

ونرى أن السـبيل الوحيد لحل هذه الأزمة وإحلال السـلام والاسـتقرار في اليمن هو من خلال عملية سياسية واسعة وشاملة للجميع. ولا يمكن لهذه العملية أن تنجح بدون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية. فلا بد من مشـاركة النسـاء والشـباب في جميع مراحل عمليات السـلام من أجل التوصـل إلى سـلام مستدام. ونحن على استعداد في ذلك الصدد لمساعدة الحكومة اليمنية على تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسـلام والأمن. كما يظل يسـاورنا القلق بصـفة خاصــة إزاء الانتهاكات الصــارخة لحقوق الطفل في اليمن. فيجب أن يتوقف تجنيد الأطفال واســتخدامهم كجنود على الفور. ويجب أن تكون المدارس مكانا آمنا للأطفال للتعلم، وفقا لإعلان المدارس الآمنة.

ومما يدعو إلى القلق استمرار دورة العنف والتقارير العديدة عن وقوع وفيات وإصـابات في صـفوف المدنيين في اليمن. فمن الضـروري أن تحترم جميع أطراف النزاع القانون الدولي الإنسـاني وأن تكفل الحماية الكاملة للمدنيين، ولا ســيما الأطفال. إننا نشــعر بالجزع إزاء الحالة الإنســانية وخطر المجاعة، الذي تفاقم

بسبب جائحة فيروس كورونا واستمرار العنف. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قد يتعرض 000 47 يمني لخطر الموت جوعا بنهاية حزيران/يونيه من هذا العام ومن ورائهم مباشرة 5 ملايين آخرين – وذلك إذا ما أبقينا المساهمات الإنسانية عند مستواها الحالي.

إن هذا أمر مروع. ونحن نحث جميع المانحين، بما في ذلك الجهات الإقليمية، على تقديم تبرعات مبكرة وسخية. وتزيد الأزمة الاقتصادية وانخفاض قيمة الريال من تفاقم الوضع الحرج أصلا. فمن المهم إيجاد سبل لدعم الريال اليمني ومنع تعرض الشعب اليمني للمزيد من المعاناة.

وأكثر العناصر الصادمة في هذه الأزمة الإنسانية هي أن سببها وما يطيل أمدها هو النزاع لا غير. وهذا يعني أنه يمكن أيضا منعها تماما. ونحث جميع الأطراف على السماح بواردات كافية من الأغذية وإمدادات الوقود وتيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق. غير أننا، في نهاية المطاف، ندعو جميع الأطراف إلى إنهاء النزاع. فهذا واجب تدين به للشعب اليمني.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

نرحب بمشاركة وزير خارجية اليمن في هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو. ونشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث على ما قدمه إلينا من معلومات بآخر المستجدات بشأن الجهود المبذولة لتقريب مواقف أطراف النزاع اليمني وخططه لاستئناف عملية التفاوض. إننا نفهم أنه لا يوجد سبب للتفاؤل في هذا الوقت. غير أننا ندعو المبعوث الخاص إلى عدم فقدان الأمل ومواصلة جهوده، وسندعمه ونساعده.

وكذلك نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيسلي، على الإحاطتين الواضحتي الرؤية والمفعمتين بالمشاعر، ولكن للأسف محبطتين، بشأن الحالة الإنسانية في اليمن. وأعتقد أن السبب في ذلك واضح.

فجلسة مجلس الأمن هذه تعقد في ظل تصعيد خطير في اليمن. إننا ندين بشدة الهجوم على المطار الدولي في عدن. فقد أدى هذا العمل الإجرامي، الذي لم يعلن أحد مسؤوليته عنه بعد، إلى عدد كبير من الوفيات. إننا نعرب عن تعازينا القلبية لأسر وأصدقاء الضحايا، ونؤيد إجراء تحقيق موضوعي في الهجوم. فحتى الآن، لم تحدد هوية الجناة وقدم خبراء، بما في ذلك في اليمن، تقييمات مختلفة.

وفي الوقت نفسه، نسمع اتهامات ضد طرف واحد تبدو وكأنها حكم نهائي. إن نظريات مثل ”من المرجح جدا“ لم تعد مقبولة بالنسبة لنا وغير مقنعة. فنحن نعتقد أن تقديم مثل هذه الادعاءات من دون وجود أدلة قاطعة تدعمها لا يمكن إلا أن يعقد البحث عن تسوية سلمية ويضع الأطراف على مسار المواجهة. كما إنه قد يكون لقرار الولايات المتحدة تصنيف جماعة أنصار الله منظمة إرهابية عواقب سلبية على عملية السلام في اليمن. فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الحالة الإنسانية في البلد وتقويض جهود الأمم المتحدة الرامية إلى بدء المفاوضات بين الأطراف المتنازعة. وإذ أن القرار لم يدخل حيز النفاذ بعد، فإننا ندعو الولايات المتحدة إلى إعادة النظر فيه.

إننا نقف عند منعطف حاسم. وإذا ارتكبنا أخطاء لا يمكن إصلاحها الآن، فإن ذلك سيعرّض التسوية للخطر في نهاية المطاف وسيعكس اتجاه الجهود التي بذلت على هذا المسار لسنوات عديدة.

وتؤكد التطورات الراهنة الحاجة إلى تسوية سياسية سريعة وشاملة من أجل تحقيق جملة أهداف منها التصدي للتهديد الإرهابي. ونكرر موقفنا الثابت مرة أخرى الذي يؤيد إنهاء العمل المسلح في اليمن وبدء مفاوضات شاملة. ولا يمكن في رأينا حل العديد من التناقضات القائمة في اليمن، بما في ذلك مسألة هيكله السياسي والإقليمي، إلا من خلال الحوار الشامل الذي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع القوى السياسية الرئيسية في البلد.

ونكرر مرة أخرى دعمنا الكامل للممثل الخاص غريفيث في عمله على إقرار وقف لإطلاق النار على نطاق البلد ووضع تدابير لبناء الثقة للشروع العاجل في مفاوضات الوفد الموحد للسلطات اليمنية الرسمية والمجلس الانتقالي الجنوبي، بقيادة جماعة أنصار الله، لمعالجة المسائل المتعلقة بالهيكل السياسي لليمن في المستقبل. ومن جانبنا سنواصل دعم وساطة الأمم المتحدة في اليمن خلال اتصالاتنا مع أصحاب المصلحة المعنيين. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي ألا ينحاز مجلس الأمن إلى أي من الأطراف وأن عليه يساعد

المبعوث الخاص والأطراف على إنهاء النزاع المســـلح – على ســـبيل المثال، عن طريق تهيئة بيئة بناءة للعلاقات بين الدول في المنطقة. أما بالنســـبة للمســـائل المتبقية، فإن اليمنيين ســـيتمكنون من حلها في سياق المفاوضات.

وفي هذا الصـدد، نرحب بتشـكيل حكومة ائتلافية جديدة للجمهورية اليمنية، وهي أول حكومة تضـم ممثلين من المناطق الجنوبية في اليمن. وقد تم التفاوض على هذه الخطوة الهامة نحو التنفيذ العملي لاتفاق الرياض في المحادثات التي شـاركت فيها السـلطات اليمنية الرسـمية وقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي التي جرت في الرياض. وفي هذا الصـدد، نشـيد بدور المملكة العربية السـعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين أسـهمتا إسـهاما كبيرا في وضـع تلك الاتفاقات. ونعوّل على اسـتمرار تنفيذ اتفاق الرياض لأن تلك الوثيقة تهدف إلى استقرار الوضع وتطبيعه في جنوب البلد.

ومن المسلّم به عموماً أن اليمن موطن لأكبر أزمة إنسـانية في العالم. ولذلك يجب أن يكون تقديم المساعدة الإنسانية إلى البلد أولوية في عملنا المشترك. وندعو في ذلك السياق الجهات الماحة، بما فيها تلك الموجودة في المنطقة إلى تعزيز الدعم المالي المطلوب لبرامج الأمم المتحدة التي تقدم المسـاعدة الأسـاسـية، بما فيها التي تكفل الأمن الغذائي للسكان والحصـول على المياه النظيفة والخدمات الطبية التي تشتد الحاجة إليها في خضـم جائحة مرض فيروس كورونا. ونشـير إلى أنه يجب أن توزع المسـاعدات الإنسـانية المقدمة إلى اليمن من الخارج على أســـاس غير تمييزي بين جميع الســـكان في البلد. وندعو مرة أخرى إلى رفض الخطوات الأحادية الجانب التي تعوق عمل العاملين في المجال الإنســـاني وتؤثر ســـلباً على الجهود الدولية الرامية إلى تسوية النزاع اليمني.

ونود أن نؤكد أن التسوية السياسية في اليمن من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في خفض التصـعيد في المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وندعو زملاءنا مرة أخرى إلى الاهتمام بضـرورة تحقيق الاسـتقرار الشـامل في منطقة الخليج الفارسي، لاسيما على أساس القرار 598 (1987) والمبادرات الوطنية، بما في ذلك مفهوم الأمن الجماعي الروسي.

المرفق الرابع عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

أود بدوري أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما المستكملتين. ولا تُقدّر جهودها المستمرة بثمن. كما نعرب عن امتناننا للسيد ديفيد بيسلي على مشاركته وإحاطته التي تبعث على القلق.

لا يزال الوضع المزري في اليمن مستمرا. ويقترن مع الجائحة انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة. ويعيش الكثير من الأشخاص حاليا في ظروف تشبه المجاعة. ولا يمكننا أن ننتظر صدور إعلان رسمي بذلك، وإلا لفوّتنا الفرصة التي سنحت لنا دون مبرر. وتشير هذه الظروف على أنه يجب علينا أن نفعل المزيد الآن. تحقيقا لهذه الغاية، نحث على تقديم تبرعات لخطة الاستجابة الإنسانية وتقديم المساعدة المالية لدعم الاقتصاد. ويعتمد الشعب اليمني على السلع المستوردة وهو لا يستطيع تحمل تكاليف بقائه على قيد الحياة في هذه اللحظة. إن المساعدات الإنسانية ضرورية لتخفيف الكثير من تلك المعاناة. وندعو من ذلك المنطلق جميع الأطراف الفاعلة في اليمن، ومن لهم تأثير على الوضع، إلى تشجيع وتسهيل مرور المساعدات الإنسانية دون عوائق وفقا للقانون الدولي.

وغني عن التوضيح أن الحل السياسي هو الخيار الوحيد. وبيّن تفاقم النزاع وعواقبه أن الحل العسكري لن يحقق شيئا. إننا ندين الهجوم الذي وقع مؤخرا في مطار عدن والذي هدد حياة أحد المسؤولين في الحكومة المدنية وأسفر عن قتل وجرح مدنيين أبرياء، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية التابعون للجنة الدولية للصليب الأحمر. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا ولليمن وشعبه الذي عانى بما فيه الكفاية. ونؤكد أنه تجب مساءلة مرتكبي هذا الهجوم، ونرحب بالجهود المبذولة لتحديد المسؤولية عن هذا الهجوم السافر.

ويجب على أطراف النزاع أن تبرهن التزامها بعملية السلام وأن تمتنع عن أي عمل يقوض العملية السياسية ويتناقض مع الدعوات إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، ويرتقي إلى مستوى انتهاكات القانون الدولي. ونشيد بتفاني المبعوث الخاص في التوصل إلى حل سياسي، ولكننا نؤكد أنه لن يكون هناك سلام مستدام بدون توفر الإرادة السياسية والملكية اليمنية للعملية. وقد رأينا بالفعل قدرة الطرفين على العمل معا والتفاوض من أجل التغلب على الخلافات والنهوض بالمسائل المعلّقة. وينبغي عدم إضاعة هذا الزخم. ولا يمكن مقارنة المكاسب العابرة التي قد يحققها أحد الطرفين نتيجة للأعمال العدائية بما يمكن تحقيقه في اليمن الآمن والمستقر. ومن شأن هذه البيئة أن تعود بالنفع على جميع اليمنيين وتعزز النمو الاقتصادي في البلد والمنطقة ككل.

وفي ذلك الصدد، نؤكد على الدور الذي يجب أن يقوم به المجتمع الدولي الذي يجب أن يظل بنّاءً ويتجنب جميع الأعمال التي من شأنها إفشال عملية السلام أو تهديد الاقتصاد اليمني أو تؤدي إلى تفاقم معاناة الشعب اليمني.

ويشكل قرار الولايات المتحدة تصنيف جماعة أنصار الله كمنظمة إرهابية أجنبية تهديدا خطيرا للوضع الإنساني وللعملية السياسية. وندعو إلى النظر بجدية في هذا القرار لتجنب تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا.

في الختام، ندعو إلى اتخاذ خطوات ملموسة لضمان إيفاد بعثة تقييم إلى ناقلة النفط صافر. لقد استمرت هذه المسألة لفترة طويلة جدا بينما نقترب من كارثة يمكن تجنبها في كل يوم يمر. ويجب على جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تعمل مع الأمم المتحدة بحسن نية لحل هذه المسألة.

ونكرر تأكيد دعمنا للمبعوث الخاص وفريقه في عملهما على إبرام الإعلان المشترك. ونحث الأطراف على المشاركة البناءة في ذلك، وإعطاء اليمن وشعبه الأولوية أثناء القيام بذلك.

المرفق الخامس عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أتقدّم بالشكر للمبعوث الخاص مارتن غريفيث ولوكيل الأمين العام مارك لوكوك وللسيد ديفيد بيسلي المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على إحاطاتهم القيمة حول تطوّرات الوضع في اليمن. كما أرحب بمشاركة معالي السيد أحمد عوض بن مبارك وزير الخارجية وشؤون المغتربين اليمني.

يطيب لي، في أوّل جلسة لمجلس الأمن في السنة الجديدة حول المسألة اليمنية، أن أبعث برسالة أمل وتضامن إلى الشعب اليمني الشقيق متمنّياً له تحقّق السلم واستعادة الأمن والاستقرار.

وفي البداية، أجدّد إدانة تونس للهجوم الذي تعرّض له مطار عدن يوم 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 واستهدف أعضاء الحكومة اليمنية، وتسبّب في مقتل وإصابة العشرات من المدنيين وبعض المسؤولين في الحكومة، وأتقدّم بأحرّ التعازي للشّعب اليمني وعائلات الضحايا الأبرياء متمنيا الشفاء العاجل للمصابين.

كما نرحب بتنفيذ الأطراف اليمنية، ممثلة بالحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي لاتفاق الرياض، باعتباره خطوة هامّة على طريق تعزيز وتوحيد الجهود اليمنية لتحقيق تطلعات الشعب اليمني نحو الأمن والسلم والاستقرار.

وفي هذا الإطار، فإنّنا نشيد بتشكيل حكومة الكفاءات السياسية اليمنية الجديدة برئاسة معالي السيّد معين عبد الملك، وما ساد هذا المسار من توافقات وانسجام، كما نثمّن انتقال الحكومة إلى عدن رغم كلّ الصّعوبات والتحدّيات، بما يعكس إرادة صادقة لحلّ الأزمة اليمنية وتغليب المصلحة العليا للشّعب اليمني. ولا يفوتني أن أحيي الدور المحوري للملكة العربية السعودية في رعاية الاتفاق المبرم بين الطرفين.

وفي ذات السياق، نجدّد دعمنا لنداء الأمين العام ومبعوثه الخاص لوقف إطلاق النار ونهيب بجميع أطراف النزاع الدخول فوراً في هدنة إنسانية وفق قرار مجلس الأمن 2532 (2020). وكما أشرنا في مناسبات سابقة، لا حلّ عسكريّ في اليمن، ولا سبيل لتجاوز الأزمة الحالية إلا من خلال الالتزام بحلّ سياسي شامل ودائم عن طريق مفاوضات سياسية سلمية برعاية الأمم المتّحدة على أساس المرجعيات المتّفق عليها وقرارات مجلس الأمن بما فيها القرار 2216 (2015).

وفي هذا السياق، نجدّد دعمنا لجهود المبعوث الخاص مارتن غريفيث للتوصّل إلى إعلان مشترك لوقف شامل لإطلاق النار، واستئناف المفاوضات السياسية بين الأطراف المتنازعة من أجل تهيئة الظروف للتوصّل إلى حلّ نهائي يضمن سيادة اليمن واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه.

كما تؤكّد تونس على أهمية تعزيز مشاركة المرأة اليمنية في المسار السياسي بمختلف مراحله، باعتبار ما لذلك من تأثير إيجابي على فرص بناء سلام دائم وشامل يعكس رؤية متكاملة لمكونات المشهد المجتمعي دون تمييز.

تبقى الأزمة الإنسانية في اليمن مبعث انشغال عميق، خاصّة في ظلّ تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية واستمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانهيار العملة اليمنية، ممّا ينذر بخطر المجاعة الذّي بات يهدّد حياة الملايين من أبناء الشعب اليمني.

وفي هذا السـياق نؤكّد على ضـرورة مواصـلة الإمدادات الإنسـانية وفتح الموانئ ورفع العراقيل والسماح بتوزيع المساعدات ووصولها لمستحقيها، كما نجدّد دعوتنا إلى تحييد المدنيين وعدم استهداف البنى التحتية المدنية واحترام مقتضيات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما ندعو، في ظلّ تردي الوضع الصحي العام وتفشي جائحة كوفيد19-، إلى تكثيف المساعدات الطبية الضـرورية لمجابهة هذه الأزمة وتوفير اللقاحات في أقرب الآجال من أجل إنقاذ حياة الملايين من اليمنيين.

وفي الختام، نجدّد التأكيد على ضـرورة تسـريع مسـار فحص وإصـلاح ناقلة النفط صـافر باعتبار ما تمثّله من خطر بيئي وإنساني واقتصادي جسيم في البحر الأحمر، خاصّة مع تزايد تدهور حالة هيكلها.

المرفق السادس عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

أشكر المبعوث الخاص غريفيث والسيد مارك لوكوك والسيد ديفيد بيسلي على إحاطتيهما المقنعتين.

وأود أن أوضح أن المملكة المتحدة تدين بشدة الهجوم المروع الذي وقع في عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر. إن قتل وجرح هذا العدد الكبير من المدنيين واستهداف الحكومة الجديدة أمر غير مقبول. لقد كان من بين القتلى نائب وزير وثلاثة أعضاء في اللجنة الدولية للصليب الأحمر وصحفي كان هناك لتوثيق لحظة إيجابية. ونقدّم تعازينا لجميع عائلاتهم.

تقدر المملكة المتحدة أن من المرجح جداً أن يكون الحوثيون مسؤولين عن هذا الهجوم الجبان والخسيس. فلا تنقصهم الوسائل والدوافع والفرصة لهذه المحاولة الواضحة والمؤسفة لزعزعة استقرار الحكومة اليمنية المشكلة حديثاً. ونرحب بالتحقيق الذي قام به فريق الخبراء في هذا الحادث، ونأمل أن تنشر نتائج عمل الفريق بسرعة.

يلقي هجوم الحوثيين بظلال قاتمة على مجموعة تزعم أنها ملتزمة بالسعي إلى السلام في اليمن. وتكرر المملكة المتحدة تأكيد دعمها الثابت وامتنانها للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص غريفيث، وتحث جميع الأطراف على الدخول في المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة بدلاً من اللجوء إلى أساليب العنف.

وكما قال المبعوث الخاص، فإن هذا الهجوم يعيق ما هو تطور إيجابي للغاية، أي تشكيل مجلس وزراء جديد. وهو يضم أعضاء من مختلف الأطياف السياسية تحت رعاية اتفاق الرياض الذي تم بوساطة سعودية، على الرغم من أن نقص الوجود النسائي فيه ملحوظ.

وترحب المملكة المتحدة ترحيباً حاراً بالعودة الشجاعة لمجلس الوزراء إلى عدن لاستعادة الخدمات، وتؤيد جهود رئيس الوزراء لتحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي يحتاج إليه اليمنيون. كما ندين الهجمات المستمرة التي يرتكبها الحوثيون عبر الحدود ضد المملكة العربية السعودية ونشاطر الولايات المتحدة مخاوفها بشأن التزام الحوثيين بالسلام.

وقد أحطنا علماً بقرار الولايات المتحدة وضع الحوثيين على قائمة الإرهاب، ونرحب بالتزام الولايات المتحدة بالعمل مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة بشأن التنفيذ. وسيكون من الأهمية بمكان، كما سمعنا من السيد لوكوك، أن توضع على الفور إعفاءات لضمان النشاط الإنساني، وأن تستمر الواردات التجارية دون عوائق، وأن تستمر عملية السلام دونما إبطاء.

وكما قال السيد لوكوك، فإننا ندخل عام 2021 في مواجهة حالة طوارئ إنسانية في اليمن. وكما سمعنا من السيد بيسلي، فإن اليمن على شفا أسوأ مجاعة منذ عقود. إذ يعيش ستة عشر ألفا وخمسمائة يمني بالفعل في ظروف المجاعة، وهو رقم من المتوقع أن يتضاعف ثلاث مرات بحلول حزيران/يونيه 2021 - مع وجود أعداد أكبر في طريقها إلى المجاعة. وعلى الرغم من ذلك، انتهى عام 2020 بنداء للأمم المتحدة لم يموَّل سوى نصفه. وكما سمعنا، فإن لذلك أثراً شديداً على الاستجابة الإنسانية وقدرتها على إنقاذ الأرواح.

وكما سمعنا أيضاً، فإن التدهور الاقتصادي السريع يغذي هذه الأزمة التي تفاقمت بسبب القيود الشديدة المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، لا سيما في الشمال الذي يسيطر عليه الحوثيون. ويجب أن يتمكن العاملون في مجال المعونة والمساعدات الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين وأن يفعلوا ذلك بأمان. وهناك حاجة الآن إلى اتخاذ إجراء سريع – قبل فوات الأوان – بشأن الاقتصاد والتمويل الإنساني ووصول المساعدات الإنسانية من أجل تجنب وقوع كارثة في عام 2021.

وفي حين استقرت قيمة الريال اليمني مؤقتاً بعد تشكيل الحكومة الجديدة، فإنه عاود الانخفاض الآن مرة أخرى. وبالفعل، يزداد الأمن الغذائي سوءاً في غياب المساعدات المالية الخارجية المقدمة إلى البنك المركزي اليمني لدعم مستوردي الأغذية. وقد أتيحت للحكومة الجديدة الآن الفرصة لإظهار القيادة المطلوبة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد والتماس المساعدة المالية. ونحث الحكومة والوكالات الجديدة على أن تبني بسرعة علاقات مع الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني الأوسع نطاقاً. وسندعو الحكومة إلى أن تضع على وجه السرعة خططاً لكيفية دفع المرتبات ودعم استقرار العملة، والعمل مع المانحين الرئيسيين على وضع خطة تمويل للمصرف المركزي ومجموعة من تدابير الإصلاح.

المرفق السابع عشر

بيان نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات وزملائي على هذه المناقشة الهامة اليوم. وأود على وجه الخصوص أن أشكر مقدمي الإحاطات على استعدادهم لتوخي الصراحة وتشاطر آرائهم الصادقة مع مجلس الأمن، وخاصة مع الولايات المتحدة اليوم. وسيكون لدي المزيد لأقوله بشأن ذلك في غضون دقيقة.

ومع ذلك، أعتقد أنه بالنظر إلى ما سمعناه للتو، من المهم أن أبدأ بالقول إن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالعمل مع شركائنا الدوليين والحكومة اليمنية لإحلال السلام والأمن في اليمن. ويجب ألا نسمح لهذه الحرب بأن تستمر إلى ما لا نهاية، وأعلم أن المجلس يوافق تماما على أن هذا النزاع لا يمكن، ولا يجب، أن يصبح أمرا طبيعيا. ولا يوجد حل عسكري للنزاع، ونحن نؤيد بالتأكيد جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق سياسي في الآراء بين الأطراف.

ومع ذلك، لا بد لي من القول إن الولايات المتحدة ترى أنه من المحزن، ولكنه أمر حقيقي، أن العملية السياسية، المستمرة منذ سنوات عديدة حتى الآن، قد حققت نتائج محدودة على الرغم من الجهود البطولية التي بذلها المبعوث الخاص وفريقه. ودفع ذلك الولايات المتحدة إلى الاعتقاد بأنه يتعين عليها أن تنظر في اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز العملية السياسية، والتي من دونها، نتفق على أنه، لن يكون هناك أي تسوية في اليمن.

وهكذا، كما سمعنا، وتحقيقا لهذه الغاية، أعلن الوزير بومبيو في 10 كانون الثاني/يناير عن نيته تصنيف جماعة أنصار الله كتنظيم إرهابي أجنبي بموجب قانون الولايات المتحدة. واتخذ الوزير هذا الإجراء لأن جماعة أنصار الله تنخرط في نشاط إرهابي – في الإرهاب – بما في ذلك شن هجمات تهدد السكان المدنيين والبنية التحتية والأنشطة التجارية. وأنا أعلم أن أعضاء المجلس على علم تماما بتلك الأعمال المشينة.

إن الولايات المتحدة هي أكبر مانح عالمي للعمل الإنساني، ونحن ندرك ونتفهم ونسمع الشواغل المتعلقة بتأثير هذا التصنيف على الحالة الإنسانية في اليمن. وعلى هذا النحو، كما أشار الوزير بومبيو، نخطط لوضع تدابير للحد من تأثير التصنيف على بعض الأنشطة الإنسانية والواردات التجارية إلى اليمن. وأود أن أكرر أننا أعربنا عن استعدادنا ورغبتنا في العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمانحين الدوليين الآخرين لمعالجة تلك الآثار. وقد بدأت تلك المحادثات ولا تزال مستمرة.

وكما سمعنا، وفي إطار هذا الجهد، سنكفل، بصورة متزامنة مع تنفيذ التصنيفات في 19 كانون الثاني/يناير، أن تكون وزارة الخزانة مستعدة لمنح التراخيص، وفقًا لسلطاتها القانونية المتعلقة بالأنشطة الرسمية لحكومة الولايات المتحدة في اليمن. وتشمل تلك الأنشطة برامجنا للمساعدة التي نمولها، فضلا عن مساهماتنا – وأود أن أشير إلى أننا أكبر مانح ولدينا مصلحة هامة جدا في رؤية هذا الأمر يتكشف بشكل صحيح – فضلا عن ضمان استمرار الأنشطة الرسمية للمنظمات الدولية الأخرى، مثل الأمم المتحدة.

وأود أن أقول إنني استمعت، باحترام كبير، إلى تعليقات المدير التنفيذي بيزلي ووكيل الأمين العام والمبعوث الخاص. وأود أن أؤكد لكل من في المجلس ولمقدمي الإحاطات أننا نستنير بآرائهم وشواغلهم في

كيفية معالجتنا لتنفيذ التصنيف. ونحن نستمع. ولكننا نعتقد أن هذه الخطوة هي الخطوة الصحيحة لإرسال الإشارة الصحيحة، إذا أردنا أن تمضي العملية السياسية قدما.

واسمحوا لي أن أضيف أن الولايات المتحدة تنضم إلى الأعضاء الآخرين في المجلس في إدانة الهجمات التي وقعت في عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر. وأعلم أننا جميعا نشعر بحزن عميق إزاء الخسائر في الأرواح، وتعرب الولايات المتحدة عن مواساتها لأسر الذين قتلوا. وكما قال آخرون، فقد وقع هذا الهجوم المروع في وقت كان من المفترض أن يكون هناك احتفال بعودة المسؤولين في الحكومة اليمنية إلى عدن. وبدلا من ذلك، سمعنا عن الوفيات المأساوية. وقد ربطت الحكومتان اليمنية والسعودية، بالإضافة إلى العديد من الخبراء، هذا الهجوم مباشرة بجماعة أنصار الله. ونحن نصدق تعليقات المملكة المتحدة ونحيط علما بها ونؤيدها بقوة.

أختتم بياني بالقول إننا نشعر بالتشجيع إزاء موافقة الحوثيين أخيراً على نطاق عمل بعثة الأمم المتحدة للتقييم فيما يتعلق بناقلة النفط صافر وإزاء تخطيط مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لنشر الفريق خلال الأشهر المقبلة. ويجب علينا الآن ضمان إجراء التقييم بالفعل ووضع حد لأشهر من مماطلة الحوثيين. ونحث الحوثيين على ضمان المضي قدماً في التقييم في المواعيد المحددة.

ومرة أخرى، اسمحوا لي أن أكرر أننا نعلم أن اليمن يواجه حاليا أكبر أزمة إنسانية في العالم. وتكرر الولايات المتحدة تأكيد أهمية قدرة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على القيام بعملها من أجل تقديم المساعدة المنقذة للحياة، وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني. ويواصل الحوثيون على وجه الخصوص عرقلة المساعدات واستخدامها كأداة سياسية، مما يلحق ضرراً هائلاً لا مبرر له بالمواطنين اليمنيين. ومن المهم للغاية أن تصل تلك المساعدات إلى المحتاجين بشكل موثوق وسريع، وندعو جميع الأطراف إلى دعم جهود الإغاثة مع عزل جماعة أنصار الله وفضح حقيقتها بوصفها تنظيما إرهابيا.

أود أن أختتم بياني بالإعراب مرة أخرى عن شكري العميق لمقدمي الإحاطات على العروض التي قدموها اليوم. وأتطلع إلى المزيد من المناقشات مع الزملاء في المجلس.

المرفق الثامن عشر

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أود أن أرحب في هذه الجلسة بمعالي السيد أحمد عوض أحمد بن مبارك، وزير الخارجية وشؤون المغتربين في اليمن.

وأتوجه بالشكر إلى السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطاتهم الشاملة.

وننضم إلى المبعوث الخاص غريفيث في الترحيب بالتطورات الإيجابية في تنفيذ اتفاق الرياض، بما في ذلك تشكيل الحكومة الجديدة في اليمن. وهذه خطوة هامة نحو تعزيز الاستقرار وتحسين مؤسسات الدولة، وكذلك من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع في اليمن.

ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء التحديات المتعددة، لا سيما الأزمة والنزاع اللذين طال أمدهما ولا يزال البلد يعاني منهما في عام 2021. وندين بشدة الهجمات الأخيرة في عدن التي أسفرت عن مقتل ما يقرب من 30 شخصا وإصابة أكثر من 100 آخرين، بمن فيهم مسؤولون حكوميون وعمال إغاثة. ونتقدم بأحر التعازي إلى حكومة وشعب اليمن ولأسر الضحايا. ويجب تقديم جميع المسؤولين عن هذه الأفعال اللاأخلاقية وغير المقبولة إلى العدالة.

لقد أودى النزاع الذي طال أمده بحياة أكثر من 000 230 شخص حتى الآن. ومن المحزن أن نرى استمرار استهداف المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ولذلك، نحث جميع أطراف النزاع على الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني والتوقف فورا عن استهداف المدنيين. ونشدد على أهمية الوقف الفوري للأعمال العدائية وقبول الإعلان المشترك من أجل تنفيذ وقف لإطلاق النار على نطاق البلد.

تشكل جائحة فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية الحادة وانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة الوشيك تحديات كبرى للبلد. ويساورنا قلق بالغ إزاء أثرها المضاعف والحالة الإنسانية المتدهورة في اليمن. فاليمن هو البلد الأكثر عرضة لخطر وقوع كارثة إنسانية في عام 2021، وفقا لبعض التقارير. ويحتاج 24 مليون شخص إلى المعونة أو الحماية. ويواجه حاليا ثلاثة عشر مليونا ونصف المليون يمني، أي حوالي 45 في المائة من السكان، انعداما حادا في الأمن الغذائي، بمن في ذلك حوالي 000 50 شخص يعيشون في ظروف شبيهة بالمجاعة.

ويظل نقص التمويل إحدى أكبر العقبات التي تحول دون التنفيذ الكامل والفعال للبرامج الإنسانية في أنحاء كثيرة من اليمن. ويجب معالجته بشكل كاف وفوري.

كما يصعب على العاملين في مجال الإغاثة إيصال السلع الأساسية والمساعدات إلى المحتاجين في شمال اليمن. وهذه الحالة تزيد من تفاقم ضعف السكان وحالتهم الصعبة في جميع أنحاء البلد.

ومن الضروري أن تولي جميع الأطراف أولوية قصوى لتعزيز الظروف المواتية لضمان وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل آمن ومن دون عوائق ولتسهيل العمليات الإنسانية في اليمن.

ونكرر دعوتنا إلى التعجيل بعقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل اليمن. إن الشـــعب اليمني في حاجة ماســة أكثر من أي وقت مضـــى إلى دعم المجتمع الدولي ليتسـنى التغلب على انعدام الأمن الغذائي الحاد وتنفيذ البرامج الإنســانية بشـكل كامل. وندعو المنظمات الدولية والشـركاء وكذلك دول المنطقة، وهي مراكز الأمن الغذائي في المنطقة، إلى تقديم مساعدة عاجلة لليمن.

ونحث الأطراف المعنية على التنفيذ الكامل لاتفاق سـتوكهولم واتفاق الرياض بالاقتران مع وسـاطة الأمم المتحدة. ونعيد تأكيد دعمنا لسيادة اليمن واستقلاله وسلامة أراضيه في تلك العملية. ونشدد كذلك على أهمية تعزيز وضمان مشاركة المرأة على نحو هادف في العملية السياسية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا دعمنا للجهود الهائلة التي يبذلها المبعوث الخاص وفريقه ووكالات الأمم المتحدة وحكومة اليمن وشعبه من أجل السلام والاستقرار والتنمية لليمن وشعبه.

المرفق التاسع عشر

بيان وزير الخارجية وشؤون المغتربين اليمني، أحمد عوض بن مبارك

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة، السيد السفير، على رئاستكم أعمال هذا المجلس الموقر للشهر الحالي، متمنيا لكم ولوفد الجمهورية التونسية كل التوفيق والنجاح. وأنتهزها فرصة لأتقدم أيضا بالتهنئة للأعضاء الجدد غير الدائمين في المجلس.

أخاطبكم اليوم من مدينة السلام والمدنية والحياة، من العاصمة المؤقتة عدن، عاصمة كل اليمن بعد أن عادت إليها حكومة الكفاءات السياسية التي تشكلت وفقا لاتفاق الرياض الذي دعا مجلسكم الموقر إلى تنفيذ بنوده، لقد عدنا حاملين لواء السلام ومسؤولية تطبيع حياة مواطنينا وخدمة أبناء شعبنا وتحقيق آماله وتطلعاته بالعيش بسلام شامل ودائم واستعادة الأمن والاستقرار وتحسين الأوضاع المعيشية ومواجهة التحديات، ملتحمين بشعبنا ومستندين إلى دعم أشقائنا وأصدقائنا.

أحدثكم اليوم بعد أن كتب الله لنا النجاة من هجوم إرهابي بشع بالصواريخ الموجهة، كان الهدف منه قتلا جماعيا لحكومة الكفاءات السياسية عند وصولها مطار عدن الدولي يوم الأربعاء 30 كانون الأول/ديسمبر 2020. ثم تبعه هجوم بالطائرات المسيرة من دون طيار على مقر إقامة الحكومة في منطقة معاشيق.

إن الهجوم على مطار دولي مدني مكتظ بالمسافرين والمستقبلين وقتل مدنيين أبرياء من صحفيين وطلاب وعاملين في المجال الإنساني ومسؤولين حكوميين ونساء وأطفال يكفي للتأكيد على الطبيعة الإرهابية لذلك الهجوم. وإذا ما وضعنا في الاعتبار الأهداف التي كان الجناة يسعون لتحقيقها ستتأكد الصفة الإرهابية للجهة التي نفذت الهجوم والتي أثبتت التحقيقات بشكل قاطع أنها من تدبير وتنفيذ الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من قبل إيران (وقد تم توزيع نسخة من تقرير لجنة التحقيق عليكم جميعا).

لقد بدا واضحا أن الهجوم الإرهابي على مطار عدن الدولي، إنما كان يهدف وبشكل متعمد وبتحد سافر لإرادة المجتمع الدولي، إلى قتل الفرصة الأخيرة لتحقيق السلام في اليمن وتقويض جهود المجتمع الدولي وإحداث حالة من الفوضى لإطالة أمد الحرب. وقد يقع آلاف القتلى والجرحى والمزيد من التدهور في الحالة الإنسانية إذا ما تحقق ذلك الهدف الذي كان الجناة قريبين جدا من تحقيقه.

ومن هذا المنبر أدعوا مجلسكم الموقر إلى إدانة ذلك الهجوم الإرهابي إدانة واضحة بما يتناسب مع هول الإجرام، الذي شاهده العالم أجمع، انتصارا لدماء الأبرياء وردعا للأعمال الإرهابية التي تهدد الأمن والسلم في اليمن والمنطقة، وإلى اتخاذ موقف حازم للتعامل مع تلك الجريمة البشعة والدموية التي تتنافى مع كل الأعراف والقيم الإنسانية وقواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبيها.

لا تزال الميليشيات الحوثية مستمرة في ارتكاب جرائمها واستهداف المدنيين والمؤسسات المدنية والمناطق المكتظة بالسكان في محافظتي تعز والحديدة. فقد شهدت الفترة منذ شهر ديسمبر الماضي الكثير من الجرائم، حيث استهدف أحد الأندية الرياضية في تعز ما أسفر عن مقتل أحد الرياضيين ونجله وإصابة طفلين آخرين. كما أقدم أحد المشرفين الحوثيين في محافظة إب على اقتحام أحد المنازل في غياب رب الأسرة وقتل امرأة حامل أمام أطفالها الأربعة، بالإضافة إلى قصف الحوثيين صالة أعراس في الحديدة وقتل

سبع نساء وجرح العشرات منهن وقصف منطقة الحيمة في محافظة تعز ومداهمة وتدمير وتهجير العشرات من الأسـر واختطاف المدنيين، وغالبيتهم من الشـباب والأطفال، وأخذهم رهائن وقتل الكثير منهم والتمثيل بجثثهم. وهناك مخاوف من ارتفاع عدد الضحايا في صفوف المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، وإعاقة استمرار الحياة الطبيعية في المنطقة.

إن هذه الجرائم المروعة وغيرها في مناطق سيطرة تلك الميليشيات التي يهتز لها الضمير الإنساني تختزل مأساة الملايين من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وتكشف سياسة ونهج وسلوك يومي في القتل والإرهاب والإجرام للخضوع لمشروعها السلالي والطائفي.

لقد عبرت الحكومة اليمنية، ومن منطلق المسؤولية الكاملة تجاه شعبنا اليمني وبقيادة فخامة الرئيس عبدربه منصـور هادي، عن حرصـها الكامل للوصـول إلى سـلام شـامل ومسـتدام مبني على أسـس متينة وصـلبة لا تحمل معها بذور الصـراع في المسـتقبل – سـلام يحقق لليمنيين تطلعاتهم في بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة تصـون حرية وكرامة الإنسـان اليمني وتتحقق فيها قيم العدالة والمسـاواة وسـيادة القانون والتوزيع العادل للثروة والسـلطة. وقد قدمت الحكومة الكثير من التنازلات لتحقيق خيار السـلام، وتغليب لغة الحوار على لغة الحرب والدمار من خلال جولات المشـاورات السـابقة مع الميليشـيات الحوثية رغبة منها في الوصـول إلى تسـوية سـياسـية شـاملة لإنهاء الصـراع. إلا أن ذلك التعامل الإيجابي والمرونة قوبلت بتمادي وعنجهية من تلك الميليشيات المسكونة بأوهام ودعاوي الحق الإلهي في الحكم والسيطرة واختطاف مؤسسات الدولة والتصـعيد العسـكري وإطالة أمد حربها العبثية وزيادة معاناة اليمنيين الإنسـانية كل يوم، التي باتت تتصدر قائمة الأزمات الأكثر مأساوية في العالم.

يصـادف اليوم انقضـاء خمسـة وعشرين شـهرا على توقيع اتفاق ستوكهولم الذي ما كان ليتحقق لولا تقديم الحكومة اليمنية مصـالح الشـعب اليمني وسـعيها إلى رفع معاناته واسـتمرارها في تقديم المزيد من التنازلات لإنجاح وساطة الأمم المتحدة في الاتفاقات الثلاثة، ألا وهي اتفاق الحديدة وتبادل الأسرى وتفاهمات تعز التي ما زالت تعاني حتى يومنا هذا من القصـف الممنهج الذي سـقط جراءه العديد من الأطفال والنسـاء والمدنيين. وفي المقابل، تواصـل الميليشـيات الحوثية تعنتها الواضـح للحد من تنفيذ مقتضـيات الاتفاقات بل وتعرقل تحقيق أي تفاهمات حول تدابير بناء الثقة.

فكما تعلمون، السيد الرئيس، تقوم الميليشـيات الحوثية بنشـر قواتها في مدينة الحديدة وتعرقل عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بشـكل متواصـل منذ مطلع عام 2019، وتعرقل وصـول المسـاعدات الإنسـانية، وقطعت الطريق أمام موكب المسـاعدات الطارئة الذي انطلق مباشـرة بعد توقيع الاتفاق في ستوكهولم، وتواصل حتى اليوم نهب المساعدات الإنسانية وحرمان مستحقيها من سبل الحياة الأساسية.

وقد بلغ إصـرار الحوثيين على إفشـال وسـاطة الأمم المتحدة إلى أنهم اسـتهدفوا ضـابط الارتباط من طرف الحكومة في لجنة تنسـيق إعادة الانتشـار في الحديدة، بل وواصـلوا خروقاتهم مؤخرًا بأن هاجموا المناطق المحررة على الساحل الغربي في محاولة لتوسيع تواجدهم، في خرق صريح وواضح لاتفاق الحديدة. بل وتمادت هذه الميليشـيات حتى أنها لم تسـمح لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بممارسـة نزولها الميداني لإجراء التحقيقات اللازمة حول التصـعيد الأخير في مناطق السـاحل الغربي، بما في ذلك في الدريهمي. واسـتمرت هذه الخروقات بقصـف الحوثيين لصـالة الأعراس في الحديدة الأسـبوع الماضـي، مما تسبب في سقوط العديد من الأبرياء من النساء والأطفال.

إن ما ارتكبته هذه الميليشيا من جرائم وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من تفجير للمنازل ودور العبادة وانتهاك حقوق الأقليات الدينية وتهجير المعارضين لها، واعتقال وتعذيب الصحفيين والناشطين السياسيين، وحصار المدن، واستهداف المدنيين عشوائيًا، وزراعة الألغام، واستخدام المنشآت الصحية والتعليمية للأغراض العسكرية، وتدمير المؤسسات الاقتصادية لليمن، واستهدافها للأعيان المدينة في اليمن والمملكة العربية السعودية الشقيقة وزعزعة الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة وتهديدها لخطوط الملاحة البحرية الدولية في البحر الأحمر وباب المندب، يجعلنا نرحب بالقرار الأخير الذي اتخذته الإدارة الأمريكية بشأن تصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية أجنبية، والذي ينسجم مع مطالب الحكومة اليمنية ومع إجماع الشعب اليمني ويثبت الطبيعة الإرهابية لهذه الجماعة وعدم جديتها في تحقيق السلام ومحاولاتها المستمرة لإطالة أمد الحرب والتسبب في أسوأ كارثة إنسانية في العالم، في ظل ارتهانها الدائم لأجندات إيران التخريبية في المنطقة.

ونؤكد هنا حرص الحكومة اليمنية البالغ لتسهيل أعمال كافة الهيئات الدولية والمنظمات الإنسانية والمؤسسات التجارية والمصرفية لضمان سهولة تدفق المساعدات والسلع لكافة أبناء شعبنا في كل الجغرافيا اليمنية دون أي انتقاص، وقد شكل رئيس الوزراء لجنة حكومية عالية المستوى من كافة الجهات المعنية ستعنى بهذا الأمر وستتعامل مع كافة تحدياته بالصورة اللازمة .

أدت السنوات الأخيرة من الحرب التي أشعلتها الميليشيا الحوثية إلى جانب انتشار جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الوضع الإنساني، حيث يحتاج حوالي 80 في المائة من السكان إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، ويوجد 14,3 مليون شخص بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية، ولا تزال المعاناة الإنسانية مستمرة، بما في ذلك غياب الأمن الغذائي، الذي يعد من أصعب التحديات التي تعمل الحكومة اليمنية على مواجهتها بدعم ومساندة من الأشقاء في التحالف وكافة الأصدقاء في المجتمع الدولي.

لم يكن اليمن، للأسف، خاليا من هذه التحديات حتى قبل الانقلاب الحوثي في عام 2014، إلا أن الإحصائيات التي جاء بها التقرير الأخير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أكدت على أهمية مضاعفة الجهود لرفع معاناة اليمنيين. إن لانعدام الأمن الغذائي العديد من العواقب الخطيرة التي لا تؤثر على حياة الجيل الحالي فحسب، بل تهدد أيضًا مستقبل الأجيال القادمة، وهذا ما يدفعنا لتجديد المطالبة بالانتقال من برامج الاستجابة الطارئة إلى مرحلة بناء القدرة على الصمود وبرامج التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، فإن المزيد من الانهيار للاقتصاد الوطني سيساهم في مضاعفة الكارثة الإنسانية القائمة، وهو ما يتطلب استنفار دولي لحشد الموارد المالية بشكل عاجل لدعم برنامج الحكومة ومساندة جهودها في مواجهة التحديات الاقتصادية، ودعم سياساتها وخططها لتحقيق الاستقرار المعيشي.

وأجدها مناسبة لأتوجه من هنا بالشكر والتقدير لكافة العاملين في المنظمات الإنسانية والإغاثية في اليمن على الجهود الحثيثة التي يبذلونها للتخفيف من معاناة اليمنيين وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات المحتاجة، بالرغم من العراقيل والصعوبات والتهديدات التي تفرضها عليهم الميليشيات الحوثية، بما في ذلك تلك القيود الأخيرة التي تعيق عمل وأنشطة المنظمات في المناطق التي لا تزال تحت سيطرتها بمنعها حتى من عقد الاجتماعات الافتراضية لتلك المنظمات عبر تقنية الاتصال المرئي.

ونجدد تقديم التعازي للجنة الدولية للصليب الأحمر ي مقتل ثلاثة من موظفيها في الهجوم الإرهابي الذي استهدف مطار عدن الدولي، وتمنياتنا بالشفاء العاجل للجرحى. ونؤكد أن الحكومة لن تتوانى في تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة لأعمال تلك المنظمات وتسهيل أنشطتها ومشاريعها المختلفة.

لا تزال الميليشيات الحوثية تواصل المراوغة والتلاعب بملف ناقلة النفط صافر، واستخدامه للمساومة وابتزاز المجتمع الدولي دون اكتراث للتحذيرات من أي تسرب وشيك لأكثر من مليون برميل من النفط وعواقبها البيئية والاقتصادية والإنسانية الوخيمة على اليمن ودول المنطقة. إن مواصلة الحوثيين لأسلوب المماطلة وتزويد الأمم المتحدة بخيط من الوهم قبل كل جلسة شهرية لمجلس الأمن يعدُّ أمرًا غير مقبول، ونطالب مجددًا المجلس بممارسة المزيد من الضغط على الميليشيات الحوثية للسماح بوصول الفريق الفني للأمم المتحدة إلى الناقلة بغرض تقييمها وإجراء الإصلاحات الأولية واستخراج النفط منها دون قيد أو شرط تجنبًا لحدوث هذه الكارثة الوشيكة.

لقد أثمر تنفيذ اتفاق الرياض تشكيل حكومة الكفاءات السياسية التي حظيت بترحيب المجتمع الدولي وكل شركاء السلام، والتي تعمل اليوم من العاصمة المؤقتة عدن وبكل إصرار وعزيمة للمضي قدما في برنامجها الوطني الذي يتطلع إليه أبناء الشعب اليمني بتدعيم الأمن والاستقرار والتعافي الاقتصادي وتحسين الأوضاع المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية لكل أبناء الوطن وتفعيل مؤسسات الدولة وأدوات السياسة المالية والنقدية وأدوات الرقابة والمحاسبة ومنظومة النزاهة، وتوحيد القرار العسكري والأمني صوب توحيد الجهود المشتركة لتحقيق السلام المستدام وإنهاء الانقلاب.

ونثمن في هذا الصدد الدور الكبير الذي بذله أشقاؤنا في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة لإنجاح هذا الاتفاق وتسريع تنفيذه ونعده نموذجا يحتذى به ويؤكد أنه إذا توفرت الإرادة والنية الحسنة، فإن السلام ليس ببعيد. وفي هذا الصدد، ورغم كل ما حدث ورغم الألم والجراح، فلا زلنا نجدد تأكيدنا انخراطنا وتفاعلنا الإيجابي مع كل المبادرات والدعوات الصادقة لإنهاء الانقلاب وتحقيق السلام ودعمنا لجهود السيد غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، للتوصل إلى سلام شامل ومستدام مبني على المرجعيات المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى رأسها القرار 2216 (2015). كما رحبنا بزيارته الأخيرة للعاصمة المؤقتة عدن وإدانته للهجوم الإرهابي باعتباره جريمة حرب بل وزيارته لصالة كبار الزوار التي تم تدميرها في المطار ومشاهدته لهول الجريمة.